

النتشة: مَنْ يعتدي على النواب وعائلاتهم وينتهك حصانتهم البرلمانية كمن يضرب نفسه ويضر خياره ويبعد الناس عنه

ص4



المجلس التشريعي الفلسطيني

Palestinian Legislative Council

www.plc.gov.ps

سلطة المقاطعة وأجهزتها الأمنية.. عندما يبلغ الانحطاط مداه

يوم القرصنة على الشرعية والديمقراطية وانتهاك القيم السياسية والقانونية والأخلاقية



د. دويك: عدوان على "التشريعي" وما جرى صدر عن فئة باغية خارجة عن الدستور والشرعية



د. بحر: جريمة وطنية وسياسية وقانونية وأخلاقية بكل معنى الكلمة تدمر أسس التوافق والوحدة في المجتمع



د. خريشة: اعتداء خطير ومساس غير مسبوق بالقيم الديمقراطية وبالحصانة البرلمانية

رئاسة التشريعي تحمل عباس وفياض المسؤولية وتحذر من تداعيات الاعتداء على النواب في الضفة الغربية

أدانت رئاسة المجلس التشريعي وكتلة التغيير والإصلاح البرلمانية العمل الإجرامي الذي مارسته الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة رام الله عبر اختطاف النائب عبد الرحمن زيدان وتدمير محتويات منزله، مؤكدة أن ما جرى يشكل جريمة وطنية وسياسية وقانونية وأخلاقية بكل معنى الكلمة.

د. دويك: يوم له ما بعده

فقد أكد دعويز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني على أن ما جرى على يد الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية ضد النائب عبد الرحمن زيدان، عمل مستهجن ومستقيح ومدان بأشد العبارات، مشددا أنه "جرى في لقاء سابق مع الرئيس منتهي الولاية محمود عباس الاتفاق على أن يُحترم القانون الأساسي". وقال دويك، خلال مؤتمر صحفي عقده بصحبة النائب زيدان بعيد الإفراج عنه من سجون عباس بالضفة، ظهر الثلاثاء (٩-٢١): "هذا يوم أليم وحزين في تاريخ شعبنا الذي اعتدي فيه على أحد النواب والنائب والوزير السابق عبد الرحمن زيدان، واقتحام منزله وتحطيم محتوياته، والاعتداء على نائب يتمتع بحصانة مؤكدة وفق المادة ٥٢ البند الثاني، الذي لا يجيز لأي من الأجهزة الأمنية تفتيش النائب أو ممتلكاته". وحمل رئيس المجلس التشريعي المستوى السياسي والعسكري في السلطة مسؤولية ما جرى، وأضاف: "لهذا اليوم ما بعده، فهذا الاعتداء لا يعتبر اعتداء على عضو واحد، وإنما اعتداء على كل المجلس التشريعي برمته، واعتداء على شرعية الشعب الفلسطيني الذي اختار نوابه بإرادة حرة نزيهة شهد العالم كله بنزاهتها". وأبدى دويك اعتداه للنواب والصحفيين لمنعهم من دخول مقر التشريعي، وقال: "بالرغم من مرور عام ونصف العام على خروجي من سجون الاحتلال، لم أتمكن من دخول مقر التشريعي". وأضاف: "لقد تقولت السلطة في رام الله على نواب المجلس التشريعي وتوجنا لاعتداء على الشرعية بهذا العدوان الذي حصل على النائب زيدان"، مشددا على أن ما جرى عمل غير مسؤول صدر عن فئة باغية خارجة عن الدستور والشرعية الفلسطينية.

د. بحر: قرصنة مفضوحة

بسدوره أكد د أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس أن جريمة الاعتداء على النائب المهندس عبد الرحمن زيدان تأتي في إطار الحملة السياسية والأمنية ضد النواب وقال بحر خلال مؤتمر صحفي عقده الثلاثاء (٩-٢١) في المجلس التشريعي بمدينة غزة بمشاركة العديد من النواب: "عملية الاختطاف من قبل سلطة "فتح" في رام الله للنائب زيدان تمثل جريمة وطنية وسياسية وقانونية وأخلاقية بكل معنى الكلمة". وأضاف: "هذا الأمر يعد انتهاكا فاضحا للحصانة البرلمانية التي يتمتع بها نواب المجلس التشريعي، واختطاف النائب يؤكد على الاحتكام إلى شرعية الغاب، وتغيب لكل الأطر والقيم القانونية والدستورية التي تحكم النظام السياسي الفلسطيني".

ولفت إلى أن الحملة التي تمارسها سلطة رام الله ضد النواب وعوائلهم لم تتوقف في يوم من الأيام، فمما من نائب إلا وتم اقتحام بيته وتكسيره وتخريب محتوياته والعبث به، واعتقال أبنائه ومنعه من مزاوله واجباته البرلمانية، مشيراً إلى أن ذلك يندرج في إطار جهود سلطة "فتح" لاستمرار إلغاء عمل المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية، وإخماد صوت النواب النابض الذي يفيض عملاً لخدمة الشعب والقضية الفلسطينية. ودعا بحر الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبرلمانات العربية والإسلامية لعقد جلسة عاجلة بهدف بحث ممارسات سلطة رام الله بحق نواب المجلس التشريعي الفلسطيني وعائلاتهم، مشددا على ضرورة بذل كل الجهود الممكنة بهدف لجم حال الانحطاط والتدهور الذي تمارسه سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية على أرض الضفة الغربية. وحمل بحر سلطة المقاطعة بالاضفة المسؤولية الكاملة عن اختطاف النائب زيدان وعن كل الممارسات اللاوطنية بحق

نواب الشعب الفلسطيني وكل الشرفاء، وما يترتب على ذلك من ردود أفعال شعبية أو فصلية

وعبر عن تضامنه مع النائب زيدان وكافة نواب المجلس التشريعي الذين أثبتوا عمق انتمائهم لوطنهم ومدى تلاحمهم مع قضية شعبهم واستعدادهم للدفاع عنها والتضحية في سبيلها، داعياً كافة أبناء الشعب الفلسطيني إلى دعم نواب المجلس التشريعي في وجه محاولات الاستهداف والتغيب التي يتعرض لها على أيدي حكومة رام الله غير الشرعية. وأكد أن إقدام أجهزة السلطة على اعتقال النائب زيدان بعد اقتحام منزله وتكسیر محتوياته ومصادرة كافة الأوراق والمستندات الخاصة به وبأسرته، والتفتيش العاري لزوجته وبناته من قبل شرطيات فلسطينيات وقطع الاتصال معه قبل الإفراج عنه، إنما يعبر عن حجم الأزمة التي تعيشها سلطة رام الله. وأوضح أن رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني ترصد وتتابع هذه الجرائم المنهجية التي تستهدف النواب وعائلاتهم الكريمة التي تجري على واقع استهداف مبرمج مع الاحتلال في التصعيد الاعتداءات بحق الأسرى. وأشار إلى أن الحملة المنظمة التي تشنها إدارة مصلحة السجون ضد الأسرى في سجون الاحتلال، وسعيها لقمهر إرادتهم وسحق معنوياتهم وعزلهم عن قضية شعبهم، تأتي في سياق التنسيق المشترك لضرب أسس ومقومات القضية الفلسطينية. ولفتح إلى أن استهداف الأسرى والمحررين يهدف إلى تدمير كل أسس ومعاني التوافق والوحدة في المجتمع الفلسطيني وتهيئة المناخ نحو فرض الحل التصفوي للقضية الفلسطينية الذي يجري إنضاجه بشكل حثيث.

د. خريشة: حالة غير مسبوقة

إلى ذلك استنكر د حسن خريشة النائب الثاني لرئيس المجلس اختطاف النائب زيدان، معتبرا ذلك بمثابة "حالة ترد خطيرة، و مساس غير مسبوق بالقيم الديمقراطية وبالحصانة البرلمانية التي نص عليها القانون الفلسطيني". وطالب خريشة رئيس السلطة المنتهية ولايته محمود عباس "بفتح تحقيق بالموضوع، لمعاقبة من اتخذ القرار ومن قام بالتنفيذ، حيث إنها المرة الأولى في عمر السلطة الفلسطينية التي تقوم بها أجهزة السلطة باقتحام واختطاف نائب في المجلس التشريعي". وعبر النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي عن استيائه وادانته لطريقة كسر الباب الخارجي وتفتيش زوجة وبنات النائب بالطريقة التي حصلت وتركه أمام مقر الأمن الوطني الساعة الثانية والنصف صباحا وعدم إعادته إلى بيته. وأضاف خريشة أنه "أيا كانت المبررات التي ستساق في هذا الموضوع، فهي غير مقبولة وغير منطقية باعتبار أن القانون الأساسي كفل الحريات العامة، وكفل أيضاً حصانة النواب وحرية التعبير عن الرأي وكان بإمكان السلطة أن تلتقي بالنائب لتوضيح أي لبس أو سوء فهم، وأن هذا الاعتداء يجد ذاته هو اعتداء على موقع ممثل منتخب معبر عن إرادة الناس في صندوق الاقتراع، وليس على شخص الأخ عبد الرحمن زيدان".

م. زيدان: عباس وفياض يتحملان المسؤولية

من جهته حمل النائب المهندس عبد الرحمن زيدان، محمود عباس، رئيس السلطة منتهي الولاية، وسلام فياض، رئيس الحكومة غير الدستورية في الضفة المحتلة، ووزير داخليتها، وقادة ما يسمى الأجهزة الأمنية التابعة لهم، المسؤولية الكاملة عن عملية الاختطاف والتنكيل واقتحام المنزل الذي تعرض لها

فجر الثلاثاء (٩-٢١).

وقال زيدان: "إن عباس وفياض ووزير الداخلية وقادة أجهزة الأمن التابعة لهم ومحافظ طولكرم يتحملون مسؤولية التعدي على القانون والتجاوز الذي تم بحقه ووصل إلى حد اختطافه مقيداً من منزله ومحاولة التفتيش العاري لزوجته وبناته. وأوضح زيدان تفاصيل حادث الاعتداء الإجرامي الذي تعرض له، وقال إن قوة كبيرة من ما يسمى الأجهزة الأمنية قوامها ١٠٠ عنصر وضابط قدمت في ٢٠ سيارة عسكرية وحاصرت المنزل في قرية دير النصون بطولكرم، قبل أن تقدم على تحطيم بوابة المنزل الرئيسية وتغيب داخله فساداً. وأشار إلى أن القوة تصرفت بأسلوب أشبه بعمل العصابات، حيث أقدمت على قطع خطوط الهاتف، وقطع كوابل التلفزيون، وصارت كافة أجهزة الجوال وسحبت بطارياتها من داخل المنزل، ومن ثم انتشرت أفراد القوة بالعشرات داخل المنزل وبدأوا بعملية تفتيش دقيقة وبشكل عبثي شملت حتى خزانات المياه. وأكد أن القوة حاولت تفتيش زوجته وبناته تفتيشاً جسدياً عارياً، إلا أنه وأمام الرفض المطلق لهذا الأسلوب الهجمي قامت شرطيات بتفتيشهن بشكل جسدي، لافتاً إلى أن القوة المدماهة كان بصحبها مجموعة من الكلاب البوليسية انتشرت في المنزل وشاركت في عملية التخريب والتفتيش. ولفتح إلى أنه خلال عملية الاقتحام حاولت أنظار القوة إلى أي ماقومون به تعد كبير على القانون، وأنه لا يجوز لا قانوناً ولا عرفاً ولا وطنياً دون أي جدوى، حيث لم يكن يصدر منهم سوى الخشونة اللفظية في التعامل. ولغة التهديد والوعيد وقال إن عناصر القوة المقتحمة أقدمت بعد تفتيش المنزل وتحطيم محتوياته ومصادرة جهاز كمبيوتر وكافة المستندات الورقية وأجهزة الجوال على تقييد يديه وإتقاده بالقوة إلى مقر ما يسمى الأمن الوطني في طولكرم. وأوضح أن محاولة للتحقيق معهم جرت داخل المقر المذكور حول تصرفات صحفیه له أذان فيها التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال الصهيوني، لافتاً إلى أنه أبلفهم أنه نائب وله حصانة، فردوا عليه بأنه لا حصانة لأحد. وأكد أن تلك الميليشيات ركته بملابس النوم على باب مقر الأمن الوطني بعد أن جرى ما اعتبروه دايصال رسالة تهديد له وللنواب في محاولة لإخراص صوتهم المدافع عن المواطنين والحريات. وشدد على أن هذا السلوك والتعدي على القانون يثبت مجدداً أنه لا قيمة للقانون في الضفة الغربية، وأن ما يجري يمثل استمراراً لحالات الانتهاكات والتعدي على القانون والتي لم تستثن شيئاً. وشدد على أن هذا السلوك المشين سيؤدي إلى عكس الرسالة التي أرادوا إيصالها، مؤكداً أن النواب لن يتخلوا عن مسؤولياتهم ولن يقفوا في الدفاع عن أبناء شعبهم وفضح كل الممارسات الإجرامية التي تحدث مهما كانت التضيحيات.

د. بحر يدين اقتحام الصهاينة للمسجد الأقصى

دان د.أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي قيام جيش الاحتلال باقتحام باحات المسجد الأقصى أمس الأربعاء، داعياً إلى هبة جماهيرية عارمة لانتفاذ المسجد الأقصى من براثن الاحتلال الصهيوني. وأكد بحر في بيان صحفي الأربعاء (٩-٢٢) أن ممارسات الاحتلال بحق الأقصى لازالت متواصلة ومتصاعدة، مشيراً إلى خطورة المخططات التي تحاك ضد الأقصى بين يدي المفاوضات المباشرة التي تجري حالياً.

وحيا بحر أبناء شعبنا في القدس الذين يدافعون عن مدينتهم المقدسة في وجه بطش الاحتلال، مشدداً على ضرورة استناد المقدسيين سياسياً ومادياً ومعنوياً في وجه الهجمة والمخططات الصهيونية التي تستهدف وأدهم وطمس الوجود العربي والإسلامي في المدينة المقدسة.

كلمة البرلمان



"لن يضروكم إلا أذى" سلطة المقاطعة.. والأنفاس الأخيرة

د. أحمد محمد بحر

كيف يمكن قراءة السلوك المشين الذي مارسته سلطة المقاطعة بالأمس بحق النائب المنتخب المهندس عبد الرحمن زيدان، واختطفته من بيته في جنح الليل ودمرت محتوياته وتعاملت معه بشكل دوني بعيدا عن الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها أو أية اعتبارات وطنية أو أخلاقية؟!

لا شك أن هذه الممارسة اللاوطنية تستبطن وراءها رسائل سياسية وأمنية بالغة الخطورة، فهي المرة الأولى التي تعلن فيها سلطة المقاطعة وأجهزتها الأمنية عن سفورها على هذه الشاكلة، والمرة الأولى التي تنتقل فيها من استهداف عوائل النواب والتخريب الحاد بهم إلى الاستهداف المركز والمساس الشخصي المباشر.

الرسالة الأولى التي ابغت فتح وسلطتها إيصالها تستهدف حركة حماس، ومفادها أن خروج الحركة عن الخط المسموح به، سياسيا وجاهديا وإعلاميا، سوف يقابل بخطوات غير مسبوقة وغير متوقعة في حجم انحطاطها السياسي والوطني والأخلاقي. أما الرسالة الثانية فهي للكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية، وتمثل -عبر هذه الممارسات- تأكيداً على إثبات الولاء التام والاسترضاء الدائم والانحياز المتواصل للنهج السياسي والأمني المعروف الذي دمر الوطن والقضية، وهتك عرى الوحدة والتنسيق الاجتماعي الفلسطيني، وارتهن مصيرنا الوطني للأجندة الصهيونية والأمريكية.

أما الرسالة الثالثة والأخيرة فهي رسالة تحذير لكل المواطنين والشرفاء في شعبنا الفلسطيني من مغبة إتيان أي تصرف أو حركة أو تفكير يعاكس اتجاهات سلطة المقاطعة وسياساتها المفضوحة خلال المرحلة المقبلة.

قرصنة الأمس التي استباحت فيها القيم القانونية والوطنية والأخلاقية تكشف عن فداحة المخطط الأسود الذي ينتظر الوضع الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة، وتغطي مؤشرات خطيرة حول خيوط المؤامرة التي تستتر كفتح وسلطة المقاطعة في صناعتها ضد الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

من الواضح أن الأمور يبدو أنها قد دخلت مرحلة الحسم الكامل، وفي سياقاتها تتضح أبعاد الصفة التصفوية التي يتم صوغ تفاصيلها التفریطية في مطابخ الإدارة الأمريكية على إيقاع المفاوضات المباشرة، وتتكشف خيوط المؤامرة التي تستهدف غزة، وحركة حماس على وجه التحديد، لتعبيد الطريق أمام قطار التسوية الذي يجرف في طريقه الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية.

الرسالة الموجهة إلى حماس ونوابها وكل الوطنيين والشرفاء من أبناء شعبنا بالتأكيد لم تصل ولن تصل بإذن الله، وخير رد لتلك الألوف التي خربت في جنازة الشهيد إباد شابلية في طولكرم.

لتخسأ سلطة المقاطعة وكل المتآمرين على مقاومتنا المشروعة وحقوقنا وثوابتنا الوطنية، فنهجها اللاوطني عمسا قريبا إلى زوال، وسياساتها الإجرامية وسلوكياتها الفاشية لن تقضي إلى أي نتيجة، وستجد نفسها في وقت ليس بعيد أمام عاقبة أمرها وسوء جرائمها بحق شعبنا ونوابه المنتخبين ومقاوميه الأبطال.

"وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون"



"النظام العربي الرسمي في طور الاحتضار"

د. دويك: فيتو مصري أمريكي يعترض المصالحة.. وعباس أفضل المصري

استقالته في حال فشل المفاوضات، موضحاً أن مشروع المفاوضات فاشل أصلاً باعترا ف أصحاب نهجه، وتصريح أبو مازن نفسه الذي تنبأ بنسبة ٩٩٪ فشل لمشروع التسوية.

وعن الاعتقالات التي تجري من قبل أجهزة أمن الضفة ضد عناصر حركة حماس وفصائل المقاومة أوضح دويك أن العدد يزيد يوماً بعد يوم ولا يوجد أرقام محددة نظراً للاعتقالات والإفراجات المتتاربية، لكن العدد يفوق ٥٥٠ شخصاً عقب عملية الخليل البطولية، مؤكداً أن المعتقلين يتعرضون لتعذيب شديد في أروقة التحقيقات.

وعن وضع النظام العربي من القضية الفلسطينية قال رئيس المجلس التشريعي إن النظام العربي الرسمي فاشل وهو في مرحلة الاحتضار وموقفه لا يرضي الله رب العالمين ونحن لا يرضينا ما لا يرضي الله، مؤكداً أن النظام العربي نفذ يده من قضية فلسطين منذ زمن بعيد.

حمل رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك الحكومة المصرية والأمريكية عدم تحقيق المصالحة الفلسطينية، مؤكداً وجود فيتو مصري أمريكي مشترك عليها.

وأوضح دويك في حوار صحفي "أن رئيس السلطة الفلسطينية منتهي الوية محمود عباس أفضل جهود رجل الأعمال الفلسطيني منيب المصري في مهدها عندما أبلغه حرقاً بأن تذليل العقبات أمام المصالحة يعني توقيع حركة حماس على الورقة المصرية.

وفي سياق آخر أوضح رئيس المجلس التشريعي أن النهج الإقصائي الذي تتبعه السلطة ضد الوجود الإسلامي في الضفة الغربية متبع وقائم منذ زمن بعيد، مؤكداً أن هذا النهج يائس وكلما زادت هذه الهجمة كلما زادت شعبية حركة حماس وأبناء الإسلام في محافظات الضفة الغربية وتجنرت.

من جهة أخرى شكك دويك في تلويح رئيس السلطة محمود عباس بتقديم

رئاسة التشريعي تدين اقتحام الأمن الوقائي بيت النائب أبو جحيشة في الخليل..

وتعتبر ذلك حلقة في سلسلة الإجرام السلطوي ضد النواب المنتخبين وعوائلهم الكريمة

ودعا بحر مؤسسات حقوق الإنسان وكافة مؤسسات مجتمع المدني لإدانة الجرائم المقترفة بحق النواب وأهليهم، ورفع الصوت عالياً في وجه قمع السلطة وأجهزتها الأمنية، مؤكداً أن تركيز بعض المؤسسات الحقوقية على ما يجري في غزة بمعزل عما يجري في الضفة يشكل تقويضا خطيراً لأسس وقواعد العمل الأهلي وانتقائية مدانة وتمييز فاحش لا يمت للعمل المهني أو القانوني بصلة.

وأكد بحر أن الضفة الغربية تعيش اليوم أسوأ مراحلها وعصورها تحت الاحتلال الصهيوني وإجرام سلطة رام الله، مشدداً على أن ما يجري اليوم هناك لم يحدث حتى في أشد لحظات عصور الظلم والانحطاط التي شهدتها البشرية الحديثة، مؤكداً أن الضغط يولد الانفجار وأن استمرار الضغط من شأنه أن يقلب المعادلة الراهنة رأساً على عقب بما تتحمل مسؤوليته الكاملة سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية التي ولغت في عرض وشرف وقيم وكرامة وأدمية شعبنا وقواه المقاومة وممثليه الشرعيين حتى النخاع.

دانت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني اقتحام الأمن الوقائي لبيت النائب محمد أبو جحيشة في الخليل وتخريبه والعبث بمحتوياته والسعي لاعتقال أبنائه الثمانية، مؤكداً أن ذلك يشكل حلقة في سلسلة الإجرام السلطوي ضد النواب المنتخبين وعوائلهم الكريمة.

وشدد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في بيان صحفي الخميس (١٦-٩) على أن سلطة رام الله، وعبر جرائمها المتعاقبة ضد النواب وأهليهم وكافة أبناء شعبنا، نزعت عنها كل أوراق التوت وفقدت كل مقومات الشرف والوطنية وبدأت مسار عدائها التنازلي نحو الأفول والاندثار، داعياً إياها لليقظة من سكرتها العميقة والإقلاع عن ممارسة جرائمها ضد شعبها قبل قوات الألوان.

وأشار بحر إلى أن النواب الإسلاميين أضحووا في قلب دائرة الاستهداف لسلطة رام الله وأجهزتها الأمنية، وأنه لا يكاد يمر يوم وإلا ويشهد ممارسة قمعية أو جريمة قدرة ضد نائب من نواب الشرعية الفلسطينية وعوائلهم الكريمة.

"القانون جريمة دولية وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني"

رئاسة التشريعي تدين إقرار البرلمان الفرنسي مشروع قانون حظر ارتداء النقاب في الأماكن العامة



دأحمد بحر خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده تنديداً بالقرار البرلماني الفرنسي

وباحترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة وأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الأمم المتحدة. وناشدت رئاسة التشريعي البرلمانات العربية والإسلامية والدولية بتحمل مسؤولياتهم تجاه هذه الجريمة الدولية

يخالف أبسط المبادئ الدستورية. ودعا بحر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لعقد جلسة استثنائية لاتخاذ قرار بمطالبة فرنسا برلماناً وحكومة بإلغاء هذا القانون واحترام الحريات الدينية لكافة المواطنين دون تمييز بينهم، مطالباً الحكومة الفرنسية

دانت رئاسة المجلس التشريعي إقرار البرلمان الفرنسي مشروع قانون حظر ارتداء النقاب والبرقع في الأماكن العامة. مؤكداً أن هذا القانون الجائر والعنصري مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية الفراء ويشكل تعدياً سافراً على مشاعر المسلمين في العالم وتهديداً للأمن والسلام الدوليين.

وقال د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس في مؤتمر صحفي الأربعاء (١٥-٩) إن الدعوة العنصرية التي أطلقها القس المجنون جونز في الولايات المتحدة بحرق المصحف الشريف، وحرق المستوطنين المصحف الشريف في القدس تعد امتداداً لقرار البرلمان الفرنسي بحظر ارتداء النقاب، داعياً البرلمان الفرنسي لإلغاء القانون كونه يشكل جريمة دولية وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وطالب بحر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بإدانة فرنسا والبرلمان الفرنسي لإقرار هذا القانون العنصري والمخالف لأحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

كما طالب المجلس الدستوري الفرنسي بالحكم بعدم دستورية هذا القانون الذي

إصاءات قانونية



أمجد نعيم الأغا

مدير دائرة اللجان التشريعية والسياسية بالمجلس التشريعي

إشكاليات العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المجال التشريعي

يُوصف التشريع بأنه المهمة الأساسية التي تضطلع بها السلطة التشريعية (المجلس التشريعي)، إلا أن صناعة التشريع في الواقع لم يعد يحتكرها المجلس التشريعي منفرداً، حيث أمسى التشريع مهمة مشتركة بين المجلس التشريعي والحكومة، تقوم على أساس الشراكة والتكامل وفق محددات تكفل بضبطها القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته، فالعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المجال التشريعي من أكثر العلاقات التي تتسم بالاختلاف تارة والاختلاف تارة أخرى، حيث أسند المشرع إلى الحكومة دوراً تشريعياً محدوداً لتحقيق نوع من التوازن في العقل التشريعي مع بقاء مطرقة التشريع في يد صاحبها أي المجلس التشريعي". وعلى الرغم من المحددات القانونية التي كفلها القانون الأساسي لضبط العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المجال التشريعي، إلا أن هذه المحددات لم تحل دون وقوع العديد من الإشكاليات وتجاوز الحدود المرسومة لكل سلطة، والمتتبع لمسار العلاقة بين السلطتين سيلاحظ أن الجانب الأكبر من التجاوزات قد صدر عن السلطة التنفيذية ويمكن إبراز نماذج عن هذه الإشكاليات في العلاقة من خلال التعرض إلى:

١) إهدار الموجبات الشكلية والتقدم مشاريع القوانين بدون مذكرات إيضاحية. أو جب النظام الداخلي للمجلس التشريعي على مجلس الوزراء تقديم مشروع القانون مرفقاً به المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون، وهي الدوافع والمبررات التي دفعت الحكومة لاقتراح القانون، إلا أن الملاحظ من خلال التجربة العملية أن جل مشاريع القوانين المقدمة من مجلس الوزراء إلى المجلس التشريعي تكون بدون مذكرات إيضاحية وهذا الأمر ينطوي على خرق للموجبات الشكلية لتقديم مشاريع القوانين، ويجب التنويه في مذكرة المناقشة العامة للقانون بأن مشروع القانون تنقصه مذكرة إيضاحية وطلب رده إلى مجلس الوزراء.

٢) السطو على الصلاحيات التشريعية للمجلس التشريعي. تقوم السلطة التنفيذية أحياناً بارتداء ثوب المشرع وسن أو تعديل أو إلغاء قوانين سارية وهو ما يعتبر خرق فادح لمبدأ الفصل بين السلطات، وقد شهد الواقع العديد من هذه التجاوزات ولعل آخرها قيام مجلس الوزراء بناء على طلب من النيابة العامة (تتبع وزارة العدل) بإلغاء القانون العسكري الإسرائيلي رقم ٤٣٧ لعام ١٩٧٢ المعمول به حالياً واعتماد مجلس الوزراء العمل بالقانون المصري رقم ١٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المخدرات دون الرجوع إلى المجلس التشريعي أو مخاطبته بهذا الشأن.

ولم يسلم المجلس التشريعي الأول من هذا السطو على صلاحياته، حيث أصدرت السلطة التنفيذية عدة تشريعات دون عرضها على المجلس التشريعي منها القرار الرئاسي رقم (١٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن محكمة أمن الدولة للنظر في المخالفات التموينية، وكذلك المرسوم رقم (٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن دمع ومراقبة المعادن الثمينة.

٣) إشكالية التلوك في إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين. على الرغم من التخصيص في القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي على تفويض السلطة التنفيذية بإصدار اللوائح التنفيذية للقانون، أنه يلاحظ عدم التزام السلطة التنفيذية بوضع تلك الأنظمة واللوائح التنفيذية للقوانين أو تأخرها لفترات طويلة قبل وضع هذه الأنظمة، وينطوي هذا التوجه على مخالفة لنصوص القانون الأساسي التي تجعل وضع الأنظمة وإصدارها من مسؤوليات مجلس الوزراء ورئيسه (للمادتين ٦٨-٦٩) الأمر الذي يعطل تنفيذ القوانين ويضرها من مضمونها، من جهة أخرى لا تحدد القوانين مهلة زمنية للسلطة التنفيذية لإصدار اللوائح التنفيذية الأمر الذي يترتب عنه ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه للحكومة وعدم إلزام الحكومة بقبض مئي، أخيراً يخشى من إقدام السلطة التنفيذية على وضع لوائح تنفيذية تنحرف عن مراد المشرع وتخالف القانون وذلك بتعديل نص قانوني أو إضافة جديد، وبالتالي يجدر بالمشروع النص في القانون على إلزام السلطة التنفيذية بإصدار اللوائح المنفذة للقانون خلال أجل محدد ويشترط في ذلك عدم المساس بجوهر القانون.

٤) إشكالية إقرار رسوم جديدة. تعتبر مسألة إقرار الرسوم وفرض الضرائب من المهام الأساسية المنوطة بالسلطة التشريعية بموجب القانون الأساسي حيث نصت المادة (٨٨) من القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣ على أن:

"فرض الضرائب العامة والرسوم، وتعديلها وإلغاؤها، لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها، في غير الأحوال المبينة في القانون". كما أكدت على هذا التوجه الدستوري المادة (٧) قانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ م بشأن تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية العامة".

وبالتالي يُستفاد مما تقدم أنه لا يجوز لأي جهة أو سلطة أو إدارة فرض أو تعديل أو إلغاء أية رسوم أو ضرائب أو استقطاعات إلا بناء على قانون يصدر من المجلس التشريعي.

إلا أن من الإشكاليات التي تتسم بها العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية قيام هذه الأخيرة بفرض رسوم جديدة أو تعديل أخرى قائمة دون استشارة المجلس التشريعي ويتأكد ذلك من خلال الشكاوى المرفوعة إلى اللجان في المجلس التشريعي، مثال ما تقدم به مجلس الوزراء إلى اللجنة القانونية في المجلس التشريعي بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧ يلتمس إبداء الرأي القانوني بخصوص قيام وزارة الإعلام بإجراء تعديلات واسعة على الرسوم والتسعيرات المتعلقة بترخيص المؤسسات الإعلامية وتصديق الشهادات مبررة ذلك بأن الرسوم القديمة متدنية ولم تعد تتناسب مع التطور في المجال الإعلامي، كذلك ما ورد إلى اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي بتاريخ ٢٠٠٩/١/٤ من أصحاب شركات الحافلات بشأن الاعتراض على قيام وزارة النقل والمواصلات بتعديل الرسوم الخاصة بتسجيل وترخيص المركبات.

د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي:

أحذر عباس من التفريط بالحقوق والثوابت الوطنية وأدعو كافة قوى وشرائح شعبنا للاستعداد لمواجهة أخطار المرحلة المقبلة

اللقاء التفاوضي في القدس اعتراف بشرعية احتلالها وإسقاط لها من الأجندة التفاوضية

التصعيد الصهيوني الراهن أولى الثمار الخبيثة لاستئناف المفاوضات المباشرة

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن موافقة السيد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية منتهى الولاية الدستورية على إجراء المفاوضات المباشرة في مدينة القدس المحتلة، وفي منزل المجرم نتنياهو، في ظل اللقاء التفاوضي الهزلي الذي جرى الأربعاء وتم فيه تبادل الضحكات والنكات، تعطي دلالات ومؤشرات بالغة الخطورة على طبيعة وحجم الصفقة التصفوية التي يجري تحضير الساحة الفلسطينية لاستقبالها خلال المرحلة المقبلة، ويقدم إقرارا خطيرا من عباس وزمرته التفاوضية بشرعية الاحتلال الصهيوني لبيت المقدس والمخططات التهويدية الحاقدة والإجراءات الصهيونية

العنصرية التي ينفذها الاحتلال ضد المدينة المقدسة ورموزها وأهلها الصامدين، مشيرا إلى أن ذلك يعني بوضوح إسقاطا مبكرا للقدس من الأجندة التفاوضية ومن الصفقة التصفوية التي يتم رسم خطوطها وتفصيلها بصمت ودون ضجيج. وحذر بحر في بيان صحفي الخميس (١٦-٩) عباس من مغبة إبرام أو التوقيع على أية صفقة تسوية تضرط بالحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية، مؤكدا أن المعطيات الخطيرة التي تسربت حول وصول عباس وفريقه التفاوضي إلى صفقة تسوية ناجزة مع حكومة الاحتلال تليي الشروط والمتطلبات الصهيونية على حساب الحق الفلسطيني الخالد وتستثنى قضايا القدس واللجئين والاستيطان، من

شأنها قلب المعادلة الفلسطينية رأسا على عقب، ووضع الفلسطينيين أمام تحديات عاصفة في منتهى الخطورة، وإدخال الساحة الفلسطينية في دوامة من الإرباكات والاضطرابات والتناقضات التي تمس بحاضر ومستقبل وجودهم وكيانهم وقضيتهم الوطنية. ودعا بحر شعبنا الفلسطيني بكافة قواه السياسية وشرائحه الاجتماعية إلى الاستعداد لمواجهة أخطار وتحديات المرحلة المقبلة المحملة بالمصائب والويلات بحق شعبنا وقضيته الوطنية، مشيرا إلى أن التصدي للنهج الكارثي الذي يستحته عباس وزمرته التفاوضية يجب أن يحتل صدارة الأولويات الوطنية في المرحلة الراهنة، وأن يشكل واجب الواجبات الوطنية التي ينبغي أن

تتضافر في إطارها كل الجهود والطاقات لإنقاذ الوطن والشعب والقضية من الكارثة قبل فوات الأوان. وشدد بحر على أن ملامح التصعيد الصهيوني الراهن ضد قطاع غزة، والتهديدات العسكرية الصهيونية المتعاقبة بضرر واستهداف حركة حماس وقوى المقاومة، ومحاولة اختلاق ذرائع ومبررات لضرب غزة وحماس عبر الادعاء بإطلاق قذائف فوسفورية، ناهيك عن مضاعفة الاستباحة العسكرية والأمنية للضفة الغربية التي تجري بتعاون فلسطيني - صهيوني سلطوي غير مسبوق، تشكل أولى الثمار الخبيثة لاستئناف المفاوضات المباشرة التي يخططون لإنهائها خلال عام بغية إقفال ملف الحقوق الفلسطينية وطَي ملف القضية الفلسطينية إلى الأبد.

نواب شرق غزة يتفقدون مديرية ومدارس شرق المدينة

تفقد وفد من نواب شرق غزة يرافقتهم وفد قيادي من حركة حماس صباح الاثنين (٩/٢٠) مديرية التربية والتعليم ومدرستي الناصرة وعبد الفتاح حمود شرق مدينة غزة، وذلك بهدف الإطلاع على سير العمل وخطط المديرية للعام الجديد والأطمئنان على الطلبة في المنطقة.

وشارك في الجولة التفقدية النائب د. مروان أبو راس ومدير أوقاف مدينة غزة منذر الغماري ورئيس جامعة د. ماهر صبرة ومدير التربية والتعليم شرق غزة د. سميرة النخالة والنائب الإداري أشرف حرز الله. وأشاد أبو راس بمديرية التربية والتعليم

"اغتيال شلباية ثمرة للمفاوضات"

د. بحر: دماء الشهداء منارة نحو تحرير فلسطين

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن اغتيال القائد القسامي إياد شلباية على يد قوات الاحتلال، هو ثمرة طبيعية للقاءات محمود عباس رئيس السلطة المنتهية ولايته وبنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الصهيونية في مدينة القدس المحتلة، مؤكدا في الوقت ذاته أن دماء الشهداء هي المنارة نحو تحرير القدس وفلسطين. وقال بحر في بيان له السبت (١٨-٩): "جريمة الاغتيال جاءت نتيجة طبيعية للتنسيق الأمني الخبيث بين سلطة عباس والاحتلال، وخاصة تقديم التسهيلات للعدو للوصول إلى مخيم نور شمس لاغتيال الشهيد"، مقدما التعازي لذوي الشهيد شلباية، مؤكدا أن الشهيد "نال ما كان قد تمنى، وقدم في سبيل ذلك الكثير، وتمسك بالمقاومة حتى اللحظة الأخيرة، رافضا كافة أشكال الاستسلام والخنوع في وجه الاحتلال".

وأشاد بحر بالجماهير الفلسطينية التي خرجت في مسيرة تشييع الشهيد "في دلالة واضحة على تمسك الشعب الفلسطيني بخيار المقاومة والشهادة"، مشيرا إلى أن "كافة المشاريع التصفوية ستنهيار أمام إصرار شعبنا الفلسطيني على التمسك بثوابته وفي مقدمتها حقه في المقاومة". من جهة أخرى، قدم بحر التعازي بوفاة النائب المصري مصطفى عوض الله، وذلك خلال اتصال هاتفي مع عائلته وعبر رسالة وجهها لمجلس الشعب المصري، مشيدا بمناقب الفقيه الذي قدم مواقف بطولية في دعم القضية الفلسطينية وخاصة فيما يتعلق بفك الحصار عن قطاع غزة خلال السنوات الأخيرة.

النواب الإسلاميون يحملون عباس والاحتلال تبعات تدهور أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال

استنكر النواب الإسلاميون في الضفة الغربية المحتلة ما تقوم به سلطات السجون الصهيونية من تفتيش عار للأسرى، خلال تنقلاتهم بين سجن وآخر أو بين السجون والمحاكم، مؤكدا أن هذا الإجراء "يعد خرقا جديدا لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي تنص على احترام إنسانية الأسير خلال فترة اعتقاله". وقال النواب: "إن جرائم العدو الصهيوني المستمرة بحق الأسرى، سواء التفتيش العار أو الاقتحام لغرف الأسرى بشكل مفاجئ، تتخذ من المفاوضات سترا وغطاء لتنفيذها"، محمليين سلطة فتح في رام الله وفريقها المفاوض تبعات ما تؤول إليه الأمور من تدهور لأوضاع الأسرى المعيشية والإنسانية في سجون الاحتلال. وطالب النواب المؤسسات الحقوقية والإنسانية بضرورة رفع شكوى ضد قادة العدو في المحافل الدولية والأمم المتحدة لمحاكمتهم على الجرائم التي يقرتها جنود الاحتلال وشرطته بحق الأسرى والمعتقلين في السجون الصهيونية. وشدد النواب الإسلاميون على ضرورة اتخاذ خطوات عملية وجدية من قبل الشعب وفصائله الوطنية والإسلامية، وتوحيد الصف والكلمة لنصرة الأسرى وقضيتهم والتضامن معهم، محمليين الاحتلال وحكومته المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى والنتائج التي تحدث نتيجة الخرق المستمر لحقوق الأسرى في سجونهم.

دواليب التشريعي وعصا عباس



بقلم/ إياد إبراهيم القرأ

صفحات بيضاء ناصعة ضمها سجل المجلس التشريعي الفلسطيني فيما يزيد عن أربع سنوات مضت، سطرها سعيد صيام بدمه، وقدم النواب فلذات أكبادهم شهداء، وآخرون قضوا أجمل أيامهم في غياهب السجون تحت سياط الاحتلال. سجل المجلس التشريعي أول تجربة اعتقال لرئيس برلمان في العالم قضى فيها الدكتور عزيز دويك أربع سنوات في السجن، ورفض كافة أشكال المساومات للتنازل عن موقعه وثقة الجمهور به مقابل خروجه من السجن، رفضها جميعا ليكتب هو والنواب المقدسيين المهددين بالإبعاد عن القدس صفحات مجد وهم متمسكون بأرضهم ومدينتهم وقديسيتها، وأهلها وكل جميل فيها.

يضاف إلى ذلك معاناة ما يزيد عن خمسين نائبا تعرضوا للاعتقال والتعذيب في سجون الاحتلال على مدار أربع سنوات، ضمن سياسة عزل وإقصاء النواب والمجلس التشريعي عن سدة الحكم والقيادة، بكافة الوسائل والأساليب بدءا من القتل وليس انتهاء بالاعتقال.

قدم المجلس التشريعي نموذجا جديدا من البرلمانات للعالم، حيث كان المجلس التشريعي البرلمان الوحيد في العالم الذي أعلن جهارا نهارا أنه يدعم المقاومة، ويدافع عنها، وسن قوانين خاصة بذلك تحافظ على الثوابت الفلسطينية وتحمي المقاومين، وتجرم الخائنين.

حقا ملئت دواليب المجلس التشريعي بكتب وسجلات يغليها الفخر والعزة، مما جعله هدفا دائما لوضع العصي في دواليبه لوقف حركته وتقدمه، اشترك فيها العدو الصهيوني وساهم فيها أطراف محلية وأخرى إقليمية.

نحن اليوم أمام عصا غليظة يضرب بها محمود عباس في الضفة الغربية بقسوة ضد النواب وعائلاتهم في الضفة الغربية، لتضاف إلى الصفحات السوداء المظلمة التي تسطرها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وحكومة التنسيق الأمني ضد ممثلي الشعب الفلسطيني وأحرار الضفة. ما تعرض له النائب عبد الرحمن زيدان نموذج لممارسات الأجهزة الأمنية المتفولة من اقتحام للبيوت ومحاولة إذلال النساء واعتقال الأبناء ومطاردة المقربين والمحيطين من النواب، هو جزء من سياسة العصي التي يستخدمها محمود عباس ضد المجلس التشريعي ووضع العصي في الدواليب، طانا أن ذلك يمكن أن ينزع المواقف من النواب وعائلاتهم.

النائب عبد الرحمن زيدان وقف في جنازة الشهيد إياد شلباية صارخا: كفى يا حكومة التنسيق الأمني وكفى تنسيقا أمنيا لقتل المجاهدين، وتسليمهم للعدو، وانتهاك حرمة بيوتهم، ومحاصرة المساجد وتدنيسها.

هو نفسه النائب عبد الرحمن زيدان الذي خرج من مقر الأجهزة الأمنية أكثر تمسكا بمواقفه ومشيدا بالمقاومة، ومتهمًا لحكومة التنسيق الأمني، ورسائله واضحة أنه لن تنتزعوا منا المواقف ولن تخترق الحصون.

هذا هو حال من قضى أربع سنوات تحت سياط العدو، وكسر عصا الاحتلال الصهيوني في مساوئهم، نفسه اليوم يكسر عصا عباس الذي يضعها في دواليب المجلس التشريعي.

رد المجلس التشريعي أن دواليب المجلس التشريعي ستدور، وتكتب بكلمات من نور مواقف وطنية شامخة متمسكة بالثوابت الوطنية مقابلها عصا بلهاء تتكسر أمام إصرار شعبنا الفلسطيني على التمسك بمقاومته ورفض المفاوضات العنيفة والتنسيق الأمني الخيانة.

النائب المحرر محمد جمال الننتشة في حوار خاص مع "البرلمان":

مَن يعتدي على النواب وعائلاتهم وينتهك حصانتهم البرلمانية كمر

"البرلمان" التقت النائب محمد جمال الننتشة في حوار خاص عقب الإفراج عنه من سجون الاحتلال للحديث حول تجربته الاعتقالية وشؤون وشجون الحركة الأسيرة وموقفه من ممارسات سلطة رام الله غير الوطنية بحق النواب وعوائلهم وغيرها من القضايا السياسية الهامة التي تؤرق الساحة الفلسطينية هذه الأيام. وفيما يلي نص الحوار:

للخروج من الأسر طعمه الخاص ومذاقه المتميز، فهو خروج من رحم الموت إلى نور الحياة. ولا شك أن النواب المختطفين عانوا الأمرين جراء سياسة الاحتلال التي هدفت إلى تعطيل عمل المجلس التشريعي وتفريغ التجربة الديمقراطية الجديدة عقب انتخابات 2006 التي فازت بها حماس من مضامينها عبر سياسة الاختطاف والتغيب خلف قضبان السجون.

بداية نحمد الله على سلامتكم ونود أن نسمع تفسيركم للحملة الأمنية التي تشنها السلطة ضد النواب ومكاتبهم وعائلاتهم في الضفة؟

قلت في أكثر من مرة أن الذي يعتدي على النواب وعائلاتهم وينتهك حصانتهم البرلمانية ويعتدي على أبناء شعبه ويضيق عليهم ويفتش المنازل ويصادر الجمعيات هو يضرب نفسه وهو يبعد الناس من حوله ويضر بخياره، ومن يريد أن يسب على نفسه فليعتقل الأحرار، ومن يريد أن تسببه الجماهير فليصادر المؤسسات ويضيق على أهل الحق والأئمة والخطباء، ولذلك لا ينبغي للحركة الإسلامية أن تحسب أن هذا الأمر سيؤثر عليها بشيء فالجماهير عندما تنظر لسلطة تعتقل أبناء الشعب الأحرار كأنها تسب على ذاتها ولذلك أنصح من يكون في أي حكم إن أراد تعزيز وجوده فليفرغ سجونته من الأحرار والمجاهدين ولتتملئ سجونته بالجواسيس وتجار المخدرات، وألحظ انكماش الناس إزاء ممارساته وإن لم يصرحوا بذلك.

نرجو أن تضعونا في صورة الأوضاع التي عايشتموها داخل سجون الاحتلال وخاصة تجربة العزل الانفرادي؟

أمضيت في العزل الانفرادي أربع سنوات وهي الأخيرة في فترة اعتقالي، في تلك الفترة لم تكن نختلط بأحد حتى الفورة كان كل أسير يخرج إليها لوحده، ومنوعين من الزيارات والاتصالات، هو فعلا عقاب نفسي قاسي حيث أن الأسير لا يختلط بأحد ولا يعيش مع الأسرى فصلاته وطعامه ومطالعة لوحده، وتسبب ضغطا نفسية وجسمية شديدة على الأسير خاصة أنه مثلا يخرج للفورة مقيد القدمين واليدين وساحة لا تتجاوز مساحتها ثلاثة أمتار، ومحترج في زنزانة تشبه القبر فعلا ولا يوجد لها شباك، وبالتالي حالة ضغط على مدار الساعة

لقد تنقلت بين عدة سجون وكان أكثرها قسوة هو عزل سجن " أيلون " فهو أيضا يشمل عزل مجرمين صهيانية، وهناك كان اهتمام مؤسسات حقوق الإنسان الصهيونية بالمجرمين كبير، بينما نحن المجاهدين العاملين لأجل حقوقنا نهمل بشكل كبير وأذكر مثالا هو الأخ المجاهد الأسير محمود عيسى وهذا أمضى عشر سنوات في العزل الانفرادي، وهنا أطلب بوقفة جادة لمناصرة الأسرى عامة وأسرى العزل بشكل خاص لما يعيشوه من حياة قبور .

وأضيف أنه خلال تجربة ربع قرن مع الأسر عشت مع أناس استشهدوا في الأسر، وشاهدت تقرير طبي كمنال لأسير أنه سيموت بعد أسبوع ومع ذلك رفض الاحتلال الإفراج عنه وبقي حتى استشهد، وهناك آخرين أفرجوا عنهم حتى يتركوهم يموتوا بالخارج بعد أن أنهكهم المرض ويتهرب الاحتلال من مسؤوليته، وآخرين استشهدوا تحت سياط التعذيب خلال التحقيق .

ما رؤيتكم للتفاعل الفلسطيني والعربي الشعبي مع قضية الأسرى؟

لا أستطيع في وقتي الحالي أن أقيم ذلك بشكل كبير لكن ما شعرته من خلال من زاروني بعد خروجي من الأسر أن هناك مشاعر طيبة، والحمد لله هناك أعداد كبيرة ممن حضرت للتهنئة وهذا يدل على ارتفاع نسبة التأييد والاهتمام بقضية الأسرى، ومؤشر أن الشعب الفلسطيني لا يتنازل عن قضيته، أما عربيا فلأسف الكل يعلم أنه يوجد إهمال كبير .

هل كنتم تأملون كأسرى إنجاز صفقة شاليط؟

باعترادي أن المقاومة هي أحرص الناس على حياة الأسير الجندي شاليط، وأنا أحب أن يكون هناك إفراج فوري عنه مقابل الأسرى في سجون الاحتلال، لكن معروف أن

الرفض هو من حكومة الاحتلال، وأمام حركة حماس التي تأسر شاليط مع فصائل أخرى، وكان لنا مساعي للإسراع في إنجاز صفقة شاليط، وكان ممكن أن تكون حصلت منذ سنوات، وحماس صريحة فهي تعرض بدلا من زيارة الصليب الأحمر له فعرضها أفضل وهو إطلاق سراحه مقابل عدد قليل من الأسرى مقارنة بأعدادهم في سجون الاحتلال . وقضية الاعتقال هي موت بطيء، فخروج الأسرى هو حياة لهم ولأهاليهم دون النظر لعدد، ومن هذا يجب النظر لهم .

مارؤيتكم للوضع الفلسطيني الداخلي، وتعطيل المجلس التشريعي في الضفة إحدى تجلياته؟

للأسف قضية الشقاق والخلاف بين الفصائل حلها يكمن في توافق وتوجه بثقة نحو المصالحة، ونقاط الخلاف بسيطة ولا تشكل عقبة باعتقادي أمام المصالحة مادام الاتفاق على القضايا الكبيرة قد تم والمختلف عليه هي خمسة أمور، والمطلوب هنا أن نصل لحل مقبول للطرفين فتح وحماس وتوقف الاعتقالات السياسية .

وأما المجلس التشريعي فهو أيضا متضرر من الانقسام ولابد أن يعود للتشكل ليأخذ دوره ويرسم فعلا مستقبل الشعب الفلسطيني كما يجب، وتلتحم الضفة وغزة .

كيف تنظر إلى قضية إبعاد النواب المقدسيين وخطوتهم في التصدي لها؟

طريقة رفضهم الخروج هي طريقة رائعة جداً ورسالتها واضحة أننا هنا ولن نترجح والتفاعل هائل، وهم يعبرون عن قضيتهم وذاتهم وكل المقدسيين في مؤامرة تبدأ بهم وتنتهي بالآلاف وعلى الجميع الوقوف خلفهم للثبات، ولعل موقف مبعدي مرج الزهور عندما رفضوا ان يخرجوا عن الحدود وعادوا إلى وطنهم، فنحن أصحاب الأرض والحق .

مشروع سياسي ووطني فاشل.. وسلوكيات فاشية تقودها إلى الهاوية

حركة فتح.. هل تسير نحو

النائب د. أبو سالم: "فتح" تنحو نحو الأسوأ.. وتعتمد الباطل ولا تملك من أمرها شيئا



النائب د. الشرافي: "فتح" أعلنت حربا على الوطنية والدين ولا أمل فيها ونهايتها قريبة.. وقد حسمت أمرها تماما لصالح المشروع الصهيوني والأمريكي



النائب قرعاوي: حركة فتح يهيمن عليها المشروع الصهيوني الأمريكي.. والمقاومة انتهت تماما من قاموسها.. والهم الوطني لديها أصبح في خبر كان

مشيرا إلى التنسيق الأمني مع الاحتلال ومحاربتهم القرآن ومراكز تحفيظ القرآن وعلى الخطباء، وتابع يقول: "مؤامرتهم واضحة بإعلان الحرب على كل ما له علاقة بالوطنية والدين، وفتح لا أمل فيها، ونأمل أن تعود لأحضان شعبها ولأحضان المقاومة، لكنها حسمت رأيها بأنه لا بديل عن السلام إلا السلام كما صرح رئيسها محمود عباس".

ودعا النائب الشرافي حركة فتح للعمل من أجل الوصول للوحدة الوطنية الصادقة على قاعدة الثواب الوطنية الفلسطينية للخروج من الوضع الفلسطيني الراهن وحماية حقوق شعبنا الفلسطيني، وقال: "الجهد والمقاومة يجمع الشمل أما خيار السلام فهو يشتت شمل الشعب الفلسطيني"، مؤكدا أن ما يجري على الساحة الفلسطينية ليس صراع على منصب وإنما صراع خيارات بين خيار المقاومة والجهد وخيار السلام والمشروع الصهيوني الأمريكي، والمصالحة هي التي تجعل فتح تملك خيارها.

.. نحو الأسوأ

بينما أكد النائب المقدسي د. إبراهيم أبو سالم أن حركة فتح هي من مؤسسي النضال الفلسطيني ومن أكبر الفصائل التي عملت على الساحة، مستدركا أنها أصبحت الآن في حال لا يرضي أحدا حتى أبناء حركة فتح، والجميع يرى أن الأمور تسير في طريق مظلم حيث حملة الاعتقالات الآن في الضفة الغربية مستمرة ضد المقاومين، والمستوطنات تتوسع والأوضاع تسوء تدريجيا، والسلطة وفتح تسير إلى الأسوأ.

وشدد النائب أبو سالم على أن مشروع المقاومة والصمود الذي تقوده حركة حماس هو

عناصر المقاومة في الضفة الغربية"، موضحا أن "الذي يربط حركة فتح الآن هو صندوق الصراف الآلي والحوافز والواسطة للترقيات أما الهم الوطني فهو غير موجود لدى حركة فتح، وهم ينفذون المخطط الأمريكي الصهيوني الذي تمثله قلة في شعبنا الفلسطيني ممثلة في حركة فتح".

وعبر النائب قرعاوي عن خيبة أمله في الوصول إلى مصالحة على أيدي الناس المتنفذين في مركز القيادة التي لا هم لها إلا المحافظة على المكتسبات الشخصية، موضحا أن السبيل للخروج من الوضع الراهن هو استدامة الصبر والثبات، مشيرا أن جانب المقاومة مرتفع الآن في الضفة وغزة، ومضى يقول: "هناك أمة كبيرة تقف خلف مشروعنا المقاوم، ومشروع التسوية يتراجع وهم سوف يستيقظون على الحقيقة المرة فهم لم ينجنوا منذ ١٧ عاما من المفاوضات إلا التسوية، وفرض سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية".

نهاية قريبة

أما النائب د. يوسف الشرافي فأشار إلى أن العدو على مراحل تاريخه لا يؤمن إلا بلغة المقاومة وما قامت به حركة فتح بأن تتخلى عن رأي الشعب بعيد قضيتنا إلى الوراء، مبينا أن حركة حماس هي من أوقفت هذا النزيف من التنازل، وأضاف: "قررت حركة فتح العمل بعيدا عن الفصائل الفلسطينية بما فيها المنطوية تحت مظلة التحرير الفلسطينية، وفتح ابتعدت عن كل الفصائل واتخذت قرارا فرديا وهذا ما يهيئ فتح إلى الانتهاء من الشارع الفلسطيني".

ولفت النائب الشرافي إلى أن حركة فتح في الوضع الراهن لا أمل من عودتها لحضن شعبها،

كثير الحديث مؤخرا عن النهايات الموضوعية والمنطقية للمشروع السياسي والوطني الذي تتبناه حركة فتح، وخصوصا في ظل تلازم السياسي الوطني بالأمني الميداني، فالارتهاق الفتحاوي الكامل للأجندة الصهيونية والأمريكية يقابله سحق كامل للحريات وذبج للمقاومة والمقاومين وتطوير لآليات التعاون الأمني مع الاحتلال على أرض الضفة الغربية. "البرلمان" استطلعت آراء بعض النواب حول مآلات مشروع حركة فتح ومستقبلها الوطني في ظل نهجها السياسي الهابط وسلوكياتها الميدانية الفاشية عبر سطور هذا التقرير.

عبيد الرواتب والمصالح الشخصية

النائب فتحي القرعاوي أشار إلى أن حركة فتح في وضع مهلhel خاصة في مدينة رام الله، وقال: "كان من المفترض أن تمزج فتح بين المقاومة والسياسة خاصة أنها في أعلى هرم السلطة"، موضحا أن حركة فتح في بداية انهيار، وإن مشروع المقاومة انتهى نهائيا من قاموسها في الضفة الغربية ولا مجال للحديث عنه الآن، وتابع: "في الجانب السياسي فتح رهنّت قرارها السياسي لسلام فياض ولحمود عباس، ولم يكن هناك قرار سياسي لحركة فتح إلا باستئذان المفاوضات التي تشكل رافعة مؤقتة لها".

وأشار النائب قرعاوي إلى أن حركة فتح تحولت إلى حركة أشبه ما تكون بحزب سياسي بنود تشكيله ليست واضحة حتى الآن، مضيفا: "الآن المهيم على حركة فتح هو المشروع الصهيوني الأمريكي من خلال سلام فياض، وحصلت عملية إسقاط كبيرة بحيث وقعت أعداد كبيرة في حركة فتح فيما يسمى مشروع الوظيفة وبعضهم أعطي حوافز هائلة لمقاتلة

رسالة إلى زوجي في سجن الوقائي



بقلم النائب/
سميرة الحلايقة

هذا اليوم ماضٍ وذاك اليوم آتٍ، أنا والثواني والذكريات. على مساحة من الوطن تقف أنت تحيط بك جدران صغيرة متآكلة وعلى مقربة منك أقف (أنا) يا لروعه الأحلام حين تغذيها الآلام. ويا لروعة السجون حين تضم الرجال. لا تبتسئ يا رفيق دربي فإن الذي يمر على أبواب السجون يعلم أنها مدارس العظماء، لكن يا عزيزي إنني أقف على بعد أمتار منك ولا أراك. كيف يحدث هذا في وطني. أقتسم معك مساحات الهموم والأفراح وجرح غائر في باطن كفي لا يلتئم. قل لي كيف ينسى المرء جرحه وكيف يدفن مع أنين الفجر صبحه.

بيني وبينك فرسخان، حجارتها صبر وثبات وعلى قمعتها مزروع أنت بين أهدا العين.

لو همست لك بأنني معجب بك من على أبواب سجنك على يقين (أنا) يا سيدي بأنك ستسمعي:

لأن قلبي وقلبك توأمان وجرحي على جرحك لا يهدآن فكيف إذا لا أسمع صوتك وكيف إذا لا أحمل جرحك

سجن هو ما تبقى من الوطن حتى وإن أصبح قطعة من جهنم نحترق فيه ولا نفترق، هذا عهدي معك وإن استوردوا كل سجون العالم إلى وطني، إنه وطني كما أنك يا سيدي وطني.

هل تعلم يا سيدي أن سبب رسالتي هذه أنني تذكرت برنامجاً قديماً كانت محطة إذاعية أردنية تبثه منذ عام ٦٧ وقد استمر هذا البرنامج لسنوات طويلة ولكنه توقف بسبب انتشار وسائل الاتصال والتواصل.

اسم البرنامج هو (رسائل شوق) حيث كانت مقدمة البرنامج تبث رسائل مكتوبة عبر أثير (إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية من عمان) من الأهالي في الضفة الشرقية إلى أهاليهم في الضفة الغربية.

كنت طفلة صغيرة حينها وكنت التصق إلى جانب أمي (رحمها الله) وهي تستمع إلى البرنامج لتعلمها تطمنن على إخوتها الثلاثة الذين كانوا في عداد (النازحين) إلى الأردن مع حرب ٦٧.

في بداية البرنامج وفي نهايته كانت فيروز تغني للمنسيين في وطنهم. (سلامي لكم وسلامي لكم يا أهل الأرض المحتلة يا منزرعين في منازل لكم)

(قلبي معكم وسلامي لكم) ما أشبه يومي هذا بيوم النكبة حين أعيش في وطني ولا أراه وأحلم بحريتي ولا أملكها. حين تصدح في الأفاق أنات المشتكين ولا تجد من يسمعها

أعزني يا أبا انس. بعد أن يقرؤوا (عنوان) رسالتي قد يسحبوا الخدمات الفندقية التي تتمتع بها. فهم كما قالوا يطعمونك مما (ياكلون) ويسقونك (مما يشربون) ويمنحونك فرشاً على قدر زنزانتك لها رائحة مميزة حتى أنهم يقدمون لك الشاي (بنكهة العبودية).

يوم الجمعة (كنت على أبواب سجنك). تفضلوا علي بجميلهم (أدخلوا لك حاجيات وملابس).

الزيارة ممنوعة والعتب مرفوع لكن إنما الأبواب أبواب الله. أعتذر منك يا زوجي لأنك وإن وضعوك في سجن أربع نجوم فإنهم (يحبسونك عن حقه في الحرية).

وإذا تصرفوا معك بقساسة بعد رسالتي فاعلم أنهم يبررون لأنفسهم فقط (سر) اعتقالك.

لازم أحكيك شغلة: ستي الله يرحمها كانت تقول وقت الأزمات (موتك مع الجماعة رحمة).

وعشان انت ما فيه على راسك ريشة في مثلك ناس كثير (دخلوا) وحتى الآن (يشربون قهوة).

طبعاً يا أبو انس أنت بتعرف ولاد بلدنا (سري) (مري) فيه مجموعة حتى الآن طلبوا منهم يرقعوا الأوزون لأنهم السبب في اتساع (الخزق) اللي فيه.

و (الله يستر) هذي أهون تهمة. زوجي العالي:

عليك أن تسألهم سؤالاً لماذا قبل رسالتي اعتقالك. حبسوك. قيدوك؟؟؟ فانت لم تهاجم مقراتهم. ولم تشر إليهم بعضاً أو حجر أو (سواك).

إيه يا أبا انس أنهم يعلمون أنهم إنما يحبسون أو هامهم وأنت في كيد السماء حقيقة، لروحك ميزة أفهمها أنا (فانت تسكن في الروح ومن كانت الروح سكنه لا تحتويه السجون).

سيأسألك أسئلة عرفت معظمها؟؟؟ من أناس مروا على جرح هذا الوطن ولعقوا الصبر. ماذا أقول لك؟

(أسطوانة يا سيدي لها طعم العلقم) سيأسألك سؤالين. فيهما نص بين (قوسين) (إعترف) (بلا قبيلين ولا بعدين) وعليها علامة استهتار واستهجان واستنكار واستفهام؟؟؟؟

نصيحة مني (لا تهتم ولا تحترأ) بس (تروح بالسلامة) بنكتب على باب الدار يا فاطمة كبيرة فيها (—————) ((((((. أعتمد بأنهم لن يسألك عني لأن تهمتك (بأنك زوجي) واضحة لا تحتاج إلى تحقيق.

وأخيراً وليس آخراً إن يحبسوك فانت في نظري حر طليق، وخبر دليل يا سيدي أنني سأكتب على جبين الدهر (فخر لي بأنك زوجي).

من يضرب نفسه ويضر بخياره ويبعد الناس عنه

◆ عشنا في العزل حياة القبور وأطال بوقفة جادة لنصرة الأسرى

◆ مشروع التحرير إلى ارتفاع.. والحياة الدنيا والمال السياسي والرواتب والإغراءات الوظيفية لا مكان لها في قلوب الفلسطينيين



ماذا تقول في المفاوضات المباشرة التي بدأت مؤخراً؟

أنا فعلاً أعجب من أن المفاوضات التي انطلقت منذ سبعة عشر عاماً مازالت الخيار، وهنا نفس كبار المفاوضين يصرون أنه لا حل من خلالها، بل هي إضاعة للوقت ونسألهم لماذا تفاوضون من أجل التفاوض، وهم يقولون لخدمة القضية وبينما الاحتلال يقول القدس لن تقسم ولا عودة للاجئين، وهذا كله لن يضيف جديداً للشعب الفلسطيني، فالأفضل أن يكون الذهاب هو لأجل حقوق الشعب إن كان هناك أمل بها، وليعلن للشعب أن هذه الطريق لا توصلنا إلى حقوقنا.

ألا تعتقد أن القضية الفلسطينية تواجه فعلاً خطر التصفية في المفاوضات المباشرة الدائرة حالياً وأن هناك طبخة يتم إنضاجها حالياً وأن أبو مازن سيقبل بها عاجلاً أم آجلاً؟

بالنسبة للمفاوضات هناك فشل سيلحق بالمفاوضات ومسيرة التفاوض القائمة الآن محكوم عليها بالفشل بالإجماع، أقصد المفاوضين والمعارضين سواء كلاهما يحكم ويجزم أن المفاوضات فاشلة أما تصفية القضية فلا يستطيع أحد أن يصفى القضية. ستفشل المفاوضات والمسيرة الآن هي تبويض لوجه تنبهاؤ المتطرف وتسويق لحكومته المتطرفة وسيعود المفاوضات بالخيبة، أما القضية بشعبها وفصائلها فسيكون هذا داعماً لما يتبناه أهل الخيار الآخر والذي سيكون أكثر قوة وقبولاً لدى الناس، وسيبدو أن من قال إن المفاوضات ستضر سيكون له المصادقية بالبرهان الذي يتعزز مرة تلو مرة وهذه المرة سيتعزز بشكل أكبر، وسيكون لزاماً على الحركات التي تدعم المفاوضات أن تراجع أجندتها ليكون

حتفها المحتوم؟!

سير في نفق مظلم وتمضي
بجانب بعيداً عن النظام والقانون



**النائب د. عدوان: "فتح" اختطف قرارها أصحاب المنهج
اللاوطني وسكت طريق العودة.. وضحت بالثوابت
الوطنية لقاء المصالح الشخصية**



الضغوط الصهيونية، والأمر يَكِيه ما أدخل فتح ومشروعها السياسي في خطر، مؤكداً أن فتح لم تترك لنفسها مجالاً تعتز به سواء في ميدان المقاومة أو الثبات على المطالب الفلسطينية، فالمرحلة القادمة صعبة على حركة فتح.

وأكد أن مشروع حماس المقاوم هو البديل لبرنامج التسوية والأكثر صلابة والأقرب لتحقيق المطالب الفلسطينية وتحرير الأرض وإعادة الحقوق، موضحاً أن عملية التسوية التي بدأت منذ ١٧ عاماً لم تحقق أي تقدم بل جاءت بنتائج عكسية في زيادة الاستيطان والحواجز في مدن الضفة الغربية وتدهور الاقتصاد الفلسطيني، وأن الاحتلال الصهيوني لم يقدم أي شيء للطرف الفلسطيني، ملفتاً لدور المقاومة في الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة.

ولفت النائب عدوان إلى أن حركة فتح سارت في طريق العودة وسيطر على قرارها مجموعة متنفذين وأصحاب مصالح يرفضون وجهة النظر الوطنية ويقدمون مصالحهم الشخصية على مصلحة الوطن مضحين بالثوابت في سبيل تحقيق مصالحهم الخاصة، داعياً فتح للمراجعة في هذه المرحلة رغم قناعتها بأن لا أفق لهذه المراجعة.

وشدد النائب عدوان على ضرورة تعميق منهج المقاومة والثبات ونقل المقاومة في عمق الضفة الغربية، مؤكداً على ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية مهم لصالح قضيتنا الفلسطينية، وضرورة وجود حلفاء على الساحة العربية والإسلامية والدولية أمر مهم لدعم قضيتنا وأن يكون لدينا عمق دولي يقف معنا ويرفض الجرائم الصهيونية، مشدداً على ضرورة امتلاك جميع وسائل المقاومة التي لا تنقطع للاعتماد على الذات في مقاومة الاحتلال واعتداءاته المتكررة.

البديل عن برنامج التسوية الذي تتبناه حركة فتح، موضحاً أن شعبنا الذي تعرض للاحتلال يريد إعادة حقوقه وإطلاق سراح معتقليه، ملفتاً أن السبيل الوحيد إلى ذلك هو المقاومة خاصة بعد فشل المفاوضات التي استمرت أكثر من ١٧ عاماً دون استرداد الحقوق"، مؤكداً أن العدو لا يفهم إلا لغة القوة فالكلام الأمريكي وكلام مجلس الأمن لا يؤثر على إسرائيل، فهم يفهمون لغة اليد القوية. ومضى قائلاً: "نحن كنواب حرصنا على تقوية اللحمة بيننا وبين فتح بوسائل كثيرة سواء عندما كنا في السجن أو بعد خروجنا من السجن الصهيوني، مضيفاً: "مددنا أيدينا لحركة فتح ولكن بكل صراحة أو صدت أمامنا جميع الأبواب، ونحن حرماناً من حقوقنا والجلوس في المجلس التشريعي وحصلت كوارث على شعبنا ولم يؤذن للمجلس أن يعقد لمرّة واحدة، والأمور في الضفة الغربية تسير على أساس البلطجة وليس وفق نظام ولا قانون، لأن الحكومة في الضفة الغربية غير شرعية حيث أن المجلس التشريعي لم يوافق عليها"، مبرراً عن أمه أن تستيقظ حركة فتح من الغفلة التي تعيشها وأن تمد يديها إلى شعبها.

وناشد النائب أبو سالم حركة فتح بأن تنزل لمطالب شعبها وتعود للمصالحة الوطنية، مشدداً على خطورة التنازل خاصة في القضايا الوطنية والثوابت التي تمس حقوق شعبنا الفلسطيني، ملفتاً في ذات الوقت أن حركة فتح لا تملك من أمرها شيئاً.

القادم صعب

بدوره أشار النائب د. عاطف عدوان إلى أن حركة فتح ومشروعها بدأ بالتآكل خاصة بعد مواقفها من عملية التسوية والقضايا الوطنية المطروحة، ورئاسة محمود عباس للتنظيم وتجاوبه مع



الخطوة الإبداعية التي أذهلت الاحتلال وأسقطت روايته المكذوبة وحازت على إعجاب العالم

سيول المحبة والتضامن والتأييد تتدفق على النواب

التحدي مع الاحتلال وإجراءاته العنصرية حتى النهاية، ومواصلة اجترح الخطوة الإبداعية التي أذهلت الاحتلال وأسقطت روايته المكذوبة وحازت على إعجاب العالم. "البرلمان" رصدت جانباً من تجليات الوفاء الشعبي والرسمي الداخلي والخارجي مع نواب القدس المهددين بالإبعاد عبر سطور هذا التقرير.

إنها بالفعل سيول بشرية تلك التي أغرقت النواب المقدسيين والوزير السابق المهددين بالإبعاد بفيوض حبها وتعاطفها وتأييدها وتضامنها مع قضيتهم العادلة. تتوالى الأيام ويتواصل اعتصام النواب لليوم الثالث والثمانين على التوالي، ومع كل يوم جديد تبرز لدى النواب المقدسيين همة جديدة وعزم أكيد وإصرار مضاعف على الاستمرار في خوض

لتهنئتهم بالعيد.

وقام النواب بتوزيع الهدايا على الأطفال الصغار، والحلويات على الوفود.

وأعرب النائبان محمد طوطح وأحمد عطون والوزير السابق خالد أبو عرفة عن شكرهم لأهالي القدس الذين هم على تواصل دائم معهم منذ اليوم الأول للاعتصام، حيث عكس التضامن مع النواب في اليوم الأول للعيد على صدق الموقف والعزيمة والإصرار على التمسك بالأرض والحق.

وهنا النائب محمد طوطح الأمة الإسلامية بحلول عيد الفطر مطالبتها بتحمل مسؤوليتها تجاه قضية القدس وفلسطين، مؤكداً أن القدس تتعرض لخطة تهويد متسارعة.

ووجه النائب طوطح كلمة للمتضامنين: "حتى في أول أيام العيد حيث ينطلق المواطن لمعايدة أقاربه وعائلته إلا أنكم أصبرتم على الحضور للوقوف بجانبنا، متمنين أن نحترف سوريا بتحرير القدس العام القادم.

وفد من طالبات فلسطينيات من

الجامعة الأمريكية العربية في جنين

يزور خيمة الاعتصام

قام وفد من طالبات الجامعة الأمريكية العربية في جنين بزيارة إلى خيمة اعتصام النواب المقدسيين. وتحديث الطالبات خلال لقائهن بالنواب: "كانت وما زالت قلوبنا معلقة بالقدس والمسجد الأقصى وأهل القدس المرابطين، وفرقت بين أرواحنا التي غلقت هنا وبين أجسادنا ظلمات نهايتها الزوال إن شاء الله".

من جانبه رحّب النائب "أحمد عطون" بالطالبات وشكر لهنّ قدومهنّ وتضامنهنّ، وأوضح لهنّ أن طريق الدعوة لا بد له من تضحيات تبذل للوصول إلى غايتنا المنشودة.

وأوضح النائب "عطون" أن ما يجري في الأراضي الفلسطينية من اعتقال وملاحقة لطلبة الجامعات وكبت للحريات يذكرنا بما جرى للرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام الذين فروا بدينهم إلى الله حتى جاء النصر والتمكين في وقت كان ظن الكفر أنه لن تقوم للإسلام قائمة، ولكن هذه سنة الله في الكون "وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوُهَاً بَيْنَ النَّاسِ".

رئيس لجنة المتابعة العربية ووفد من

الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني

المحتل يزورون خيمة الاعتصام

زار محمد زيدان رئيس لجنة المتابعة العليا والشيخ كمال الخطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني المحتل عام ١٩٤٨، ووفد مرافق لهما خيمة اعتصام النواب المقدسيين. واطلع الوفد على آخر المستجدات والمتعلقات بقضية الإبعاد وطبيعة التحركات الجارية والخطوات المنوي فعلها لإلغاء هذا القرار.

وأكد زيدان على وقوف لجنة المتابعة والجماهير العربية في الداخل الفلسطيني إلى جانب النواب والوزير، كما أثنى على ثباتهم على موقفهم ورفضهم لكافة الإغراءات والحلول الجزئية.

من جانبه تحدث الشيخ الخطيب على ضرورة مواجهة هذا القرار بنفس طويل وصبر ويقين وأن الله عز وجل بيده مفاتيح الأمور، وأن الاحتلال لن يخضع إلا بالمزيد من الصبر والتضحية.

ووجه النائب أحمد عطون التحية إلى شيخ الأقصى رائد صلاح وإلى النائب محمد أبو طير اللذان يقبعان في سجون الاحتلال لدفاعهم عن القدس

والمقدسيين، مؤكداً أن هذا طريق القادة العظام، وأن النصر يأتي من تضحيات هؤلاء القادة والمخلصون من شعبنا وأمتنا.

النواب المقدسيون يستقبلون وفداً

من اتحاد لجان المرأة الفلسطينية

زار وفد يمثل اتحاد لجان المرأة الفلسطينية خيمة اعتصام النواب المقدسيين. وأشار النائب عطون إلى قضية الإبعاد وخطورتها، خاصة أنها تستهدف جميع المقدسيين، كما أنها تهدف إلى إبعاد القادة الفلسطينيين إلى خارج مدينة القدس ليسهل على الاحتلال تنفيذ جرائمه ومخططاته.

من جانبها قالت المتحدثة باسم الاتحاد: "نحن في اتحاد لجان المرأة الفلسطينية نقف إلى جانبكم في معركتكم ضد قرار الإبعاد السياسي والذي هو جزء من الهدف الاحتلالي لإفراغ القدس من أهلها وشعبها".

... ووفد من المكتب الحركي الصحفي

المقدس ونادي الصحافة

كما زار خيمة اعتصام النواب المقدسيين وفداً يمثل المكتب الحركي الصحفي المقدسي وبعض أعضاء نادي الصحافة.

وأعرب الصحفيون عن تقديرهم واعتزازهم لشجاعة النواب والوزير وصمودهم وتشبثهم بمدينة القدس، وأضافوا: "جئنا للتضامن معكم كأبناء شعب واحد نرفض كل إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في مدينتنا المقدسة، ولنؤكد على أن قضيتكم كنواب منتخبين شرعيين وكوزير سابق هي قضية وطنية عامة فالمستهدف شعبنا كله".

...ومتضامنون نرويجيون

كما قام عدد من المتضامنين النرويجيين بزيارة خيمة الاعتصام. وأعرب المتضامنون عن شكرهم وتقديرهم للنواب على حسن الاستقبال، وتمنوا لهم مستقبلًا مشرقاً وأن يعيشوا بسلام مع شعبهم وفي مدينتهم.

وأضاف أحد المتضامنين: "اعلموا أن العديد من الناس يقفون إلى جانبكم ويعملوا كل ما يستطيعون لإنهاء هذه الإجراءات الظالمة بحقكم، رغم أن حكوماتنا لا تعبر عن موقفنا الرافض للاحتلال ولكل إجراءاته التي تستهدفكم".

من جانبه أكد النائب محمد طوطح أن إجراءات الاحتلال بحق نواب المجلس التشريعي الفلسطيني تتعارض مع كافة القوانين والأعراف الدولية، وأضاف: "لقد قامت سلطات الاحتلال باعتقال ٦٤ نائباً ووزيراً فلسطينياً وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي

الفلسطيني الدكتور عزيز الدويك، معلنة بذلك رفضها للقوانين الدولية وعدم اعترافها بها".

...وطالبات جامعات

كما قام وفد من طالبات الجامعات الفلسطينية بزيارة خيمة اعتصام

النواب. وناقش النائب عطون مع الطالبات أهم التطورات على الساحة الفلسطينية وبالأخص المشاكل التي تواجه الجامعات الفلسطينية ووضع حلول مجدية وليس مجرد شعارات ترفع هنا أو هناك.

من جهتهن أعربت الطالبات عن تقديرهم وامتنانهم لموقف النواب والوزير وثباتهم، وكتبوا في دفتر مذكرات النواب: "أنتم مشاعل تنير ظلمة طريقنا ومنارات تهدي سبيلنا".

... ووفد أجنبي من النمسا وبريطانيا

كما استقبل النواب وفداً من المتضامنين الأجانب النمساويين والبريطانيين.

وأعرب المتضامنون عن موقفهم الداعم للشعب الفلسطيني ورفضهم للإجراءات الإسرائيلية الهادفة لاقتلعه من أرضه.

... ووفد من أكاديمية الأقصى

للعلوم والتراث

كما استقبل النواب وفد من أكاديمية الأقصى للعلوم والتراث برئاسة د. ناجح بكيرات. وأكد وفد الأكاديمية للنواب على وقوفه إلى جانب النواب والوزير في محنتهم معتبرين قضيتهم من أهم القضايا في مدينة القدس من حيث الخطورة.

من جانبهم أشاد النواب والوزير بهذه الزيارة وأثنوا على جهود الأكاديمية في إرشاد الناس وتوعيتهم بتاريخهم الناصع ومسجدهم المبارك.

عضوا اللجنة التنفيذية حنا عميرة

وغسان الشكعة يزوران خيمة الاعتصام

كما زار عضوا اللجنة التنفيذية حنا عميرة وغسان الشكعة النواب المقدسيين.

واستفسر الشكعة عن آخر المستجدات بخصوص اعتصام النواب والوزير السابق حيث شرح له النائب عطون طبيعة الاتصال القائمة حالياً، مؤكداً على أن الجهود لا تزال دون المستوى المطلوب.

من جهته أشار عميرة الذي يزور الخيمة للمرة الرابعة إلى عقم المفاوضات الراهنة مع الطرف الإسرائيلي الذي لا يحترم عهوداً ولا موثيق.

النائب خالد سعيد والوزير السابق وصفي

قبها يزورا خيمة الاعتصام مع عائلاتهم

كما زار النائب خالد سعيد ووزير الأسرى السابق المهندس وصفي قبها

خيمة الاعتصام مع عائلاتهم.

وخاطب قبها النواب المقدسيين بقوله: "لقد سطرتم بمواقفكم الرائعة وبحكمتكم وحنكتكم محطات تعكس عمق انتمائكم للدين والوطن والأقصى فتحية إجلال وإكبار لكم يا شموع القدس وفلسطين".

من جهته أثنى النائب سعيد على همة النواب والوزير وثباتهم على موقفهم قائلاً: "لقد لمسنا في زيارتنا الأولى لكم همة عالية نأبى أن تلين للباطل وشعرنا بثباتكم من خلال مواقفكم البطولية في الدفاع عن مدينة القدس وأهلها، وإننا والله لنغبطكم على ثباتكم هذا سائلين المولى عز وجل أن يُعجل في تفرج الكرب عنكم".

النائب قفيشة ووجهاء الخليل

يتفقدون النواب المرابطين على

ثغور القدس

في السياق قام النائب د. حاتم قفيشة والعديد من وجهاء مدينة الخليل بزيارة خيمة الاعتصام.

وقال قفيشة: "لقد كان لصمودكم في أرضكم رغم الهجمة الشرسة لدولة الاحتلال ورغم مؤامرات الأقارب والأبعد أن تتحطم على صخرة صمودكم هذه الهجمة وتلك المؤامرات، فهنيئاً لكم هذا العطاء النضالي المميز والذي استطعتم من خلاله أن تكونوا أقوة في أساليب الجهاد والنضال الفلسطيني في هذا الزمن الردي والذي يحاول الجميع أن يتنصل من واجباته تجاه أبناء شعبه ومقدساته التي تتعرض لتهويد والتجهير.

كما دعا النائب قفيشة الله أن يعجل بخلاص قضية النواب وأن ينهي محنتهم وأن يجمع شملهم مع عائلاتهم وأبناء شعبهم قريباً.

المطران حنا يزور خيمة الاعتصام

إلى ذلك زار المطران عبد الله حنا خيمة الاعتصام معلناً تضامن الشعب البلغاري وكذلك الجالية العربية والفلسطينية في بلغاريا مع النواب.

وقد أطلع المطران حنا النواب على مسار جولته وعلى الفعاليات والاجتماعات والندوات التي أقيمت في بلغاريا التي زارها مؤخراً والتي تم التأكيد فيها على وقوف جميع المشاركين إلى جانب نواب القدس ووزير شؤون القدس السابق، كما نقل لهم رسالة تعاطف من الشعب البلغاري وكذلك الجالية العربية هناك وبالأخص الجالية الفلسطينية.

وأكد المطران أن حملة التحريض التي تعرض لها قبل السفير الإسرائيلي في بلغاريا وكذلك من الجالية اليهودية هناك جاءت جميعها بالفشل ولم تؤثر مطلقاً على الراي العام البلغاري الداعم

طيور فلسطينية مهاجرة تقف باتجاه

خيمة اعتصام النواب

وصل وفد من طلبة الجامعات البريطانية إلى خيمة اعتصام النواب، معلنين تضامنهم وتضامن أقاربهم الكامل مع النواب المهددين بالإبعاد.

واستمع الوفد إلى شرح كامل لقضية النواب، متسائلين عن إمكانيات العيش بسلام في ظل انقلاب الاحتلال على الديمقراطية والشرعية الفلسطينية.

واطلع النواب الوفد على جميع القضايا الهامة والحساسة التي تعاني منها القدس من مصادرة أراض إلى بناء مستوطنات وتهجير مقدسيين من أحيائهم والاعتداءات المتكررة التي لا يكاد يخلو منزل مقدسي منها، وتم التركيز على قضية الأسرى وكيف أن العالم اهتز من أجل جندي إسرائيلي تم أسره من داخل دبابة إسرائيلية فيما لا يكتثر العالم لآلاف الأسرى الفلسطينيين الذين تم خطفهم على يد قوات الاحتلال من قلب منازلهم ومن بين أحضان إياهم وأبنائهم.

وأوضح النواب موقفهم الثابت بعدم تسليم أنفسهم للاحتلال وإنهم باقون في قدسهم التي ولدوا وعاشوا فيها، مطالبين المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته لأنه يجوز لأي قوة بالعالم إبعادهم عن موطنهم الأصلي لأي سبب من الأسباب.

سيول بشرية ترفد محبتها على

شواطئ النواب المقدسيين

قضى نواب القدس أيام عيد الفطر السعيد في ظل أمواج وسيول بشرية من المتضامنين.

ففي أول أيام عيد الفطر أقيمت صلاة وخطبة العيد في مقر الصليب الأحمر بمشاركة واسعة من أهالي النواب، كما أمت الجموع خيمة الاعتصام



وفد من المكتب الحركي الصحفي المقدسي و نادي الصحافة يزور خيمة الاعتصام



من وحي آية

محاربة الشريعة واغتصاب الشريعة شفا جُرف هار لحكام الضفة الغربية



النائب:
د. يونس الأسطل

" وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ " (الأنفال : ٣٤)

ازداد نَعُولُ سلطة عباس على أهل الضفة الغربية، حتى طالت النواب بيوتاً وأهلين، فضلاً عن المكاتب والمرافقين، وكان من آخر فصولها ما جرى بعد منتصف الليل في منتصف هذا الأسبوع مع الأخ النائب عن محافظة طولكرم عبد الرحمن زيدان، حيث تقاسموا لَلْبَيْتَنَّهُ وأهله، وقد كسروا الباب وهم يصحبون عدداً من الشرطيّات والكلاب، كانوا يصبحون ما يزيد على مائة عنصر من نماذج الفلسطينيّ الجديد الذي صنعهم (دايتون) على عينه، واصطنعهم لنفسه، من قبل أن يُورَثَهم لخليفته (مولر).

ولعل أسوأ ما في الجريمة إصرار تلك الشرطيّات على تفتيش نسوة البيت عرايا، لولا أن عزّة المؤمنات قد قاومت ذلك الطلب اللعين، فلم تستطع إكراههن على ذلك، رغم وجود الكلاب بنوعيهما الحيوانية والبشرية.

وقد تزامن هذا مع تطويق مكاتب نواب الإخوة في كتلة التغيير والإصلاح في رام الله، واعتقال مرافقهم: لإِرهايقهم عن مزاولة واجبه في استقبال المظلومين والمحتاجين، والإسهام في التخفيف من الآلام، ولم يُسلّم من ذلك رمز الشريعة في فلسطين الدكتور عزيز دويك، وهو الذي أمضى ثلاث سنين خلف القضبان بالتواطؤ بين اليهود والمتهودين، وقد مضى عليه نصف هذه المدة وهم يصدونه عن الوصول إلى مكتبه في المجلس التشريعي، ويُطْلُون بذلك التشريع والرقابة والاستجواب الذي أنيط بالنواب خدمة للشعب الممانح للشريعة والثقة لأولئك البرلمانين.

أما هذه الآية من سورة الأنفال فجاءت تعقيباً على صلف قريش، حين ركب زعماؤها رؤوسهم، ودَعُوا إذا كان القرآن هو الحق المُنَزَّل من عند الله يطرهم بهم بحجارة من السماء، أو أن يأتيهم بعداب اليم، وكان الأصل أن يسألوا الهداية إليه، لكنهم قوم خَصْمُون، وكانوا أكثر شيء جدلاً، وقد جادلوا بالباطل لِيُدْخِلُوا به الحق، فأخذهم ربهم، فكيف كان عقاب؟! لقد كان أَخْذُهُم بالبطشة الكبرى يوم بدر نوعاً من العذاب الأليم الذي سألوه، لكنه لم يَطْلُ إلا أكابر مجرميها، والمأْلَمُ منهم، وهم أولئك السبعون الذين جُنْدِلُوا فيه، بينما أذاق الله البقية لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون، فقد علم الله جل وعلا أن بعضهم سوف يُسْلَمُون، ويجاهدون في سبيله، وأنه سيخرج من أصالهم من يعبد الله، ولا يشرك به شيئاً.

ثم جاءت آية المقال لتؤكد استحقاقهم لما أصابهم من النكال يوم الفرقان يوم التقي الجمعان، فإذا هما سببان: الأول منهما أنهم يصدون عن سبيل الله بصددهم المؤمنين عن المسجد الحرام، فهم قد حاصروا الصحابة، ووضعوا في طريقهم الحواجز العسكرية؛ حتى لا يتمكنوا من الحج والعمرة، أو الطواف والسعي، وتلك جريمة لا تضاهيها جريمة، مثلما قال سبحانه: "وَمِنَ أَظْلَمِ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ" البقرة (١١٤).

لذلك فقد رخص المولى جل جلاله في القتال في الأشهر الحرم: منعاً للصد عن سبيل الله، وعن المسجد الحرام، كما في قوله عز وجل: "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ" البقرة (٢١٧).

أي أكبر من انتهاك حرمة الأشهر الحرم، فالقتال فيها لمنع تلك المفساد، وهو أخف الضررين، وأهون الشرين.

وأما السبب الثاني فهو اغتصاب شرعية الولاية على الحرم: فإن الله تبارك وتعالى قد عهد إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيته للطائفين والقائمين والركع السجود؛ ليكون عمارة من الموحدين، فإذا سيطر عليه المشركون، ومنعوا المؤمنين من الوصول إليه كان هذا اغتصاباً لشرعية الولاية على البيت العتيق.

وقد دلّ قوله سبحانه: "وما كانوا أولياءه" بمفهومه أن الأحق بالولاية على منطقة المسجد الحرام – الممتدة إلى أول عرفة – هم المؤمنون، لكنه أكد هذا المفهوم بالمنطوق الصريح: بل بأسلوب الحصر: أن أولياء الحرم هم المتقون، ولكن أكثرهم لا يعلمون، وهم الذين كانوا يشايعون أكابر مجرميها حميةً وعصبية، ثم لما تبين لهم الحق أسلموا مثني وفرداً، وبعد أن جاء نصر الله والفتح دخل أكثرهم في دين الله أفواجا.

وقد عَقَّب بعد ذلك بذكر الفوضى الخلّاقة التي كانوا يُخْدِنُونها في الحرم، حين يتحول الطواف إلى تصفيق وصفير، وهو المعبر عنه بالمكاء والتصديّة في قوله عزّ شأنه:

"وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ" (الأنفال(٣٥))

إن هذا السبب الثاني هو السرّ في اختيار آية الأنفال محوراً للمقال؛ فإن الشريعة المغتصبة في الولاية على الضفة الغربية من قبل أبي مازن وحركة حماس ونواب التغيير والإصلاح من تولى المسؤولية، وهم أصحاب الشريعة، وإن الجرائم التي ترتبت هناك في حق النواب، وسائر الناس؛ بل وفي حق الذين يمحاربته، وصد الناس عنه، وترغيباً وترهيباً، كل أولئك هو الذي سَيُجْلَجُ بمجيء البطشة الكبرى لأولئك المجرمين الذين يُخْتَرُونَ تجربة قريش الغابرة؛ حصاراً لنا، ومنعاً للأكثرين من العمرة والحج، ثم اغتصاباً للشرعية من قبل الرئيس وفصيله الذي يؤويه، ثم من حكومته ورئيسها الذي يبطش بالعباد، دون أن يأخذ الثقة والتفويض من المجلس التشريعي، وإن غداً لِنَاظِرِهِ قريب.

إِنْ رَيْكَ لِبِالْمِرْصَادِ

المقدسيين المهددين بالإبعاد



النائب قضيشة ووجهاء الخليل يزورون خيمة الاعتصام

الشعبي من أهلنا في بيت المقدس وكل الشرفاء من أبناء شعبنا الذين يرفضون هذا القرار الجائر. ونقل عطون تحياته وتحيات إخوانه النائب محمد طوطح والوزير السابق خالد أبو عرفة إلى عميد الأسرى المقدسيين وجميع إخوانه في سجون الاحتلال وخاصة شيخ أسرى القدس النائب محمد أبو طير.

وأعرب "الرازم" في اتصاله عن تضامنه وإخوانه الأسرى مع النواب والوزير المعتصمين في مقر البعثة الدولية للصليب الأحمر ضد قرار إبعادهم، ناقلاً تحيات إخوانه الأسرى للنواب والوزير على صمودهم الذي وصفه بالأسطوري. بدوره أطلع النائب عطون الرازم على آخر التطورات بهذه القضية والالتفاف

ثابت وجذورنا ممتدة إلى آلاف السنين والاحتلال هو الغريب ويجب أن يرحل عن أرضنا.

عميد الأسرى المقدسيين "فؤاد الرازم" يتصل بالنواب من داخل سجنه

كما تلقى النائب أحمد عطون اتصالاً من عميد الأسرى المقدسيين الأسير "فؤاد الرازم" المعتقل منذ العام ١٩٨٢.

النائب المحرر نزار رمضان:

حريصون على الوحدة والمصالحة.. وسنواصل تأدية واجباتنا البرلمانية رغم بطش السلطة والاحتلال

معاملة الاحتلال للأسرى والنواب المختطفين قذرة بكل المقاييس.. والمؤسسات الحقوقية والتشريعية تغط في سبات عميق



الأسرى باعتبارهم رهائن لديه، ولا ينظر إطلاقاً لأية منصب أو مكانة سياسية للأسير، وأن معاملة الأسرى كافة أقل ما توصف به بأنها معاملة دونية وقذرة خارجة عن إطار القوانين الحقوقية والإنسانية. وأكد رمضان أن النواب سيواصلون تأدية واجبه ومهامهم البرلمانية

رغم تغييبهم لسنوات خلف سجون الاحتلال وذلك في إطار النظم والقوانين المبطروحة، مشدداً على حرصهم على المصالحة الفلسطينية وعودة اللحمة لأبناء الشعب الفلسطيني، قائلاً: "نحن ننظر إلى الواقع الفلسطيني على أنه واقع مربك في ظل الظروف التي نعيشها من مفاوضات عبثية وضغوطات تقوم بها أجهزة السلطة ضد المواطنين، ورغم هذا سنواصل جهودنا للنم الجرح الفلسطيني حتى نتغلب على سياسة الاحتلال".

وفي سياق متصل وصف رمضان سياسة الاختطاف المتجدد التي ينتهجها الاحتلال مع نواب الشريعة الفلسطينية وبقية الأسرى بأنها أحد إفرازات أنظمة الطوارئ في العالم، والتي تكمن خطورتها في أنها لا تراعي نفسية الأسير أو أهله، مشيراً إلى عنصرية الاحتلال الصهيوني الذي

لا يعدم وسيلة لاختيار وإبتكار وسائل تهدف إلى قمع الشعب الفلسطيني وتغييب الإنسان عن أهله وواقعه وشعبه ووطنه. وندد رمضان بهذه السياسة التي تعتقل الإنسان دون تهمة، مؤكداً بأنها جريمة حقوقية وإنسانية تعدد إلى القتل البطيء للإنسان الفلسطيني بلا جريمة. وأوضح أن الضغوطات التي يمارسها الاحتلال الصهيوني ضد الأسرى الفلسطينيين إنما تهدف إلى إصابتهم بالأمراض النفسية، مشيراً إلى أن الاحتلال يتعامل مع كافة

أكد النائب المحرر عن دائرة الخليل نزار رمضان أن قرار الاحتلال الصهيوني بإبعاد النواب المقدسيين عن مدينة القدس هو خطوة تكميلية لحملته الاستيطانية التي تهدف إلى إبعاد القدس عن ذاكرة العرب والمسلمين، مشيراً إلى أن الهدف الأوح أمام الاحتلال هو القدس بشموليتها وأفرادها. وقال رمضان: "من جانب الاحتلال يحاصر ويهدم ويسحب الهويات من مواطني القدس ومن جانب آخر يحاول صرف الأخوة النواب عن مدينتهم المقدسة".

وأعرب النائب رمضان في حوار صحفي عن استيائه من الصمت المطبق الذي يحيط بقضية الإبعاد والاختطاف التي استهدفت نواب الشريعة من قبل المجتمع الدولي، مؤكداً أن "الواقع الذي نعيشه مؤلم، فالقدس تنس ويبعد أهلها، وإسرائيل" تواصل محاولاتها لتحويلها وطمس معالمها، لذا كان من الأولى بالمسؤولين السياسيين على المستوى الفلسطيني والعربي والدولي أن يولوا هذه القضية أقصى اهتمامهم، وأن يحاولوا منع هذه الهجمة الصهيونية الشرسة من أهدافها الاستيطانية".



المؤسسات الحقوقية تغطّي سبات عميق

التعذيب المنهجي في سجون الضفة.. انتهاك للقيم وسحق لأدمية الإنسان الفلسطيني



مؤمن بسيسو

بين يدي العدوان؟!

لا تحمل تصريحات أسامة حمدان مسئول العلاقات الدولية في حركة حماس حول امتلاك الحركة معلومات تشير إلى عدوان قريب على غزة، أي جديد استراتيجي. منذ فترة تضع "إسرائيل" خططاً عسكرية جاهزة لضرب حماس والإثخان فيها ونزع مخابلها وأنيابها، وتحفظ بها في أدرج وزارة حربها انتظارا لنضوج الظروف والاعتبارات الداخلية والخارجية لتنفيذها.

لكن الجديد التكتيكي الذي تحمله تصريحات حمدان يكمن في اقتراب اندلاع شرارة الحسم التي ستفجر نار التصعيد ضد حماس في غزة، وخصوصاً في ظل مسار المفاوضات وصفقة التسوية التي ترسم الإدارة الأمريكية تفاصيلها وراء الكواليس بصمت ودون ضجيج حالي.

لا ترتبط الخطط العسكرية الإسرائيلية ضد غزة بشكل عام، وحماس على وجه الخصوص، ارتباطاً عضوياً بالمفاوضات، فهي تخضع أساساً للحسابات واعتبارات المصلحة الإسرائيلية أولاً وأخيراً، لكن تهديد الطريق أمام "إنجاح" المفاوضات يتطلب اجتياز "عقبة" حماس وإنهاء "مشاغباتها الحادة" و"تشويشها الكبير" على مسار المفاوضات التي يُراد لها أن تكون حاسمة ونهائية هذه الأيام.

تبعاً لذلك تنتصب مصلحة فتاحوية - إسرائيلية مشتركة لضرب حماس وإضعافها سياسياً وعسكرياً، ودفعها القهقري، وتخفيف تأثيرها الكبير في إطار المعادلة الفلسطينية وقدرتها على التصدي لبلدورز التسوية الجامع الذي يطحن في طريقه الحقوق والنوابت الفلسطينية.

ليس صعباً استكناه حقيقة النوايا والمواقف الإسرائيلية والفتاحوية تجاه حماس، فقد بدأ الطرفان مؤخراً حملة تحريضية هائلة ضد الحركة تشي أن وراء الأكمة ما وراءها، وأن هذا التحريض الخطير له ما بعده، آثاراً ونتائج وتداعيات.

الملاحظ أن وتيرة التصريحات الصادرة عن مستويات عسكرية إسرائيلية قد بلغت مؤخراً حداً غير مسبوق، فمرة يتحدثون عن تطوير حماس لصواريخ قسام يبلغ مداها ٨٠ كيلومتراً قادرة على ضرب "تل أبيب" وما حولها، ومرة ثانية يتحدثون عن امتلاكها صواريخ مضادة للسفن بالمئات، وثالثة حول امتلاكها طائرات بدون طيار، وهكذا دواليك في متواليات من التحريض المبرمج الذي يهدف إلى تهئية المناخات وتحضير الأرضية الداخلية والخارجية لعدوان جديد ضد الحركة خلال المرحلة المقبلة.

حركة فتح وسلطتها في الضفة لم تكن أدنى درجة أو وتيرة في اجترار التحريض والتشويه ضد حماس، بدءاً من رأس هرمها السياسي (أبو مازن) الذي اتهم حماس قبل أيام بتقاضي مبلغ مليون دولار من إيران مقابل كل عملية جهادية، مروراً بأجهزته الأمنية التي طورت آليات تعاونها الأمني مع الاحتلال، وانتهكت كل القيم القانونية والوطنية والأخلاقية، واعتدت على النواب وعوائلهم، وآخرهم النائب زيدان، في رسالة مكشوفة لحماس هناك، وصولاً إلى أجهزته الإعلامية التي كشفت اتهاماتها المبركرة ضد الحركة في الآونة الأخيرة، وحاولت توظيف عملياتها البطولية المشرفة في الخليل لجهة إشاعة استهداف الحركة من وارثها إسقاط السلطة وإعادة الاحتلال إلى الضفة من جديد!

لذا، لم تنطلق تصريحات تنبأها الأخيرة التي حذر فيها من توجيه ضربة قوية لحماس حال استمرار إطلاق الصواريخ من فراغ، ولن يكون هناك أفضل من مسألة الصواريخ كتنكة وذريعة لتبرير العدوان الإسرائيلي المرسوم ضد الحركة أمام الرأي العام الدولي.

لا تبدو غزة على استسحار كامل لحجم الخطر الداهم الذي يترصد بها، ولو أدركت ما يُراد لها لما بدا عليها ما تعيشه من استرخاء، ولشrect في نزع الفتيل قبل أن تحين لحظة الانفجار.



النائب منصور: يهدف إلى الانتقام.. والسلطة أقامت نظاماً أمنياً بوليسياً قمعياً بكل معنى الكلمة ولا تقيم وزناً أو اعتباراً لأي اعتبار قانوني أو إنساني



النائب د. الأسطل: يعبر عن أزمة سياسية وأخلاقية تجتاح السلطة وحركة فتح.. والحديث عن القانون في الضفة كلام فارغ.. وأجهزة الضفة مقودة بمجموعة من العملاء والخونة

أكد نائبان في المجلس التشريعي الفلسطيني أن ممارسة التعذيب بشكل منهجي في سجون الأجهزة الأمنية بالضفة الغربية يعبر عن أزمة سياسية وأخلاقية تجتاح حركة فتح وسلطة رام الله، وأن الأجهزة الأمنية هناك مقودة بمجموعة من العملاء والخونة تحت الإشراف الأمريكي المباشر. وأوضح النائبان في حوارين منفصلين مع "البرلمان" أن السلطة أقامت نظاماً أمنياً بوليسياً قمعياً بكل معنى الكلمة، ولا تقيم وزناً أو اعتباراً لأي اعتبار قانوني أو إنساني.

وتمارس الكذب الصريح بشأن حرصها على القانون والحريات، مؤكداً أن السلطة تشكل نظاماً أمنياً بوليسياً بكل معنى الكلمة، وأن القمع والتعذيب يشكل لغتها الأولى في التعامل مع المعارضين، وخصوصاً أبناء الحركة الإسلامية، وأن هذا المستوى الخطير من التعذيب وانتهاك القيم القانونية والحريات الأساسية ينسف أساس المشروع الوطني الذي تدعيه حركة فتح، باعتباره أن الظلم لا يدوم أو يعمر طويلاً، وأن أرض الرباط سرعان ما تلفظ كل الدخلاء على قيمها ومعتقداتها التي توارثتها منذ الفتح الإسلامي وحتى اليوم.

نقص حقيقي

وشدد منصور على أن المؤسسات الحقوقية في الضفة مقصرة بشكل واضح تجاه ما يحدث في الضفة الغربية من قمع حريات واعتقال وفصل وتسفي وغيرها من الانتهاكات التي تمارس بحق أبناء الحركة الإسلامية، مشيراً إلى أن هذه المؤسسات يجب أن تقوم بدور مهني بشكل حيادي وجدي تجاه هذه الممارسات وأن ترفع صوتها بشكل واضح وعلني إلى كل الجهات المحلية والدولية والأوروبية ومنظمات حقوق الإنسان العالمية وتفضح ممارسات السلطة على أرض الواقع، وأن لا يقتصر دورها على التوثيق بمجرد أن هناك أسماء محتجزة ومعتقلة في سجون السلطة الفلسطينية فهذا لا يكفي ويجب أن يكون هناك ممارسة أكبر لفضح وتعرية ما تقوم به السلطة من ممارسات.

حالات المعتقلين وتحويلهم إلى المستشفيات، موضحاً أن هناك أشكالاً مستمرة ومتواصلة من التعذيب مثل الشبح الطويل، والحجز الطويل في الزنازين في ظروف سيئة، والحرمان من الزيارة، والحرمان من المحامي أو أي جهة حقوقية أخرى، وكذلك الشتائم والإهانة والتعريض الجسدي، مشدداً على أن التعذيب العنيف الذي يؤدي إلى الوفاة يمارس فقط بحق بعض المعتقلين.

الهدف.. الانتقام

وأشار منصور إلى أن أسباب التعذيب تكمن في الانتقام من المواطن بشكل عام، فالتعذيب يمارس الآن بحق التجار والأكاديميين والطلاب سواء في المدارس أو الجامعات والعمال والمواطنين العاديين، وهو يجري بشكل واضح ومركز للانتقام من أبناء الحركة الإسلامية في الضفة الغربية تحت ادعاء أنهم لا يريدون تكرار ما حدث في غزة، مضيفاً أن ما يجري لحماس في الضفة من حقد وما يتعرض له المعتقلين من تعذيب لا يحمل اعتباراً لأي قيمة إنسانية، وترى فيه الأجهزة الأمنية واجباً ضمن مهام عملها التي ترفع التقارير حولها للجنرال الأمريكي حتى تحصل على رضا.

نظام أمني بوليسي قمعي

وأوضح منصور أن السلطة وأجهزتها الأمنية لا تقيم وزناً أو اعتباراً لأي قانون، ولا تحترم الحريات وحقوق الإنسان على الإطلاق،

على رزقه وعلى نفسه وعلى بيته، وكل هذا منتف في الضفة الغربية بحكم أن هذه الأجهزة مقودة بقيادة أمريكية ومجموعة من العملاء والخونة المحسوبين على الشعب الفلسطيني.

مؤسسات حقوقية مسبسة

وانتقد الأسطل ضعف المؤسسات الحقوقية والإنسانية في متابعة ومعالجة ملف التعذيب في الضفة الغربية، مؤكداً أن هذه المؤسسات مسبسة وتقف في سبات عميق بدءاً من كونها تتلقى دعماً من الخارج، ما يعني أنها تخدم أجندة خارجية، ناهيك عن كونها تنقسم بالجين الكبير وهي ترى التفرغ غير المنطقي من قبل السلطة على كل شيء في الضفة الغربية.

وأضاف الأسطل: "هي تخاف أن تقول الحقيقة من الملاحقة والاعتقال، فضلاً عن أن معظم القائمين على هذه المؤسسات هم من السلطة وحركة فتح"، مشيراً إلى أن "قدرتهم على إبراز صغائر قطاع غزة تعتبر شهادة تزكية للحكومة في غزة التي أعطت مساحة واسعة للحريات العامة بحيث تستطيع وسائل الإعلام ومراكز التوثيق أن يعلنوا عن كل ما يروونه خطأ من تجيير الواقع والافتراء عليه".

تعذيب مستمر

أما النائب ياسر منصور فأكد أن التعذيب لم يتوقف بشكل نهائي كما يشاع فالأجهزة الأمنية تستدعي وتعتقل وتستمر بالتعذيب لبعض المعتقلين، وهذا ما لمس من خلال بعض

أزمة سياسية وأخلاقية

فقد أكد النائب د. يونس الأسطل أن إقدام ما يسمى بالسلطة الفلسطينية على تعذيب المعارضة بصورة عامة وأبناء حركة حماس بصورة خاصة بشكل منهجي يدل على أزمة كبيرة تقع فيها السلطة من وجود عدة، فهي أزمة أخلاقية وذلك لأن السلطة تدرك أنها لم تأخذ شيئاً من الاحتلال، ومع ذلك فهي لا زالت ماضية في ملاحقة أبناء الشعب الفلسطيني فهي تتنافى مع الأخلاق، كما أنها تتنافى مع الوعي السياسي ما دام الاحتلال لم يعط السلطة شيئاً فما الداعي الاستمرار في تطبيق الاتفاقات الأمنية دون ثمن، مشدداً على أن السلطة متخوفة من أن تعود المقاومة إلى الضفة الغربية لتنشط من جديد وتكون بذلك قد حكمت على نفسها بالفشل الأمني مع ما سترتب على ذلك من إنهاء وجودها كلياً من قبل الاحتلال.

كلام فارغ

وأوضح الأسطل أن هذه السلطة وظيفية منذ أو سلسو إلى اليوم، ولكن اليوم يزداد سعار انخراطها في الاتفاقات الأمنية، وبناء عليه فهذه سلطة لا تمت للقانون بصلصة بما أن الذي أوجدها هو الاحتلال وهو الذي يسيرها، موضحاً أن الكلام عن القانون أفرغ من الفراغ، وأن أضعف الإيمان هو احترام حقوق الإنسان ومنها حقه في أن يعيش آمناً وأن يكون آمناً



دبحر يقدم التهنية بعيد الفطر المبارك للحاج / اسعد حسنية والذي يعتبر من مؤسسي جماعة الإخوان المسلمين بغزة منذ أوائل الخمسينيات



النائب خالد سعيد والوزير السابق وصفي قبها يزورا خيمة الاعتصام مع عائلاتهم



بعد ٦١ عاماً... د. أحمد بحر يزور أصحاب البيت الذي ولد فيه بحي الرمال في مدينة غزة ويقدم لهم التهنية بمناسبة عيد الفطر السعيد



نواب التشريعي يستقبلون وفداً قيادياً من حركة الأحرار